جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

تراكيب العربيّة
(بحث في الطبيعة والماهيّة)

إعداد

د/ إسلام عبد الرحمن مساعد

دكتوراه من قسم اللغة العربية شعبة الدراسات اللغوية،
كلية الأداب، جامعة الإسكندرية

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية- محكمة- ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

تراكيب العربيّة(بحث في الطبيعة والماهيّة)

إسلام عبد الرحمن مساعد

دكتوراه من قسم اللغة العربية شعبة الدراسات اللغوية، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية، مصر.

البريد الالكتروني: islammesaad@gmail.com

الملخص :

إذا كانت دراسة أحوال المركبات هي جل مباحث النحو أو تكاد – كان أول ما توجبه قضايا العقول هو البحث عن طبيعتها وماهيتها . فإذا أضيف إلى ذلك أن كلام الأقدمين فيها قد جاء مبثوثا منثورا ؛ وأن كثيرا من اللسانين المحدثين لم يأبهوا بالتفتيش عن حاقِّ أمرها ، زاعمين أنها ليست من بحث اللغة في شيء ، ثم تبين بأَخَرَة خطأ ذلك – بات الانحفاز إلى درسها أشد ، وصارت الحاجة إلى بحثها أوجب ، والدواعي إلي كشف حالها أقوى وأكثر .

من أجل ذلك ، حاول هذا البحث – بتمثّل منهجي الٱستقراء والتحليل – الكشفَ عن طبيعة المركبات في العربية وماهيتها ، من خلال التتبع الفاحص لأقاويل ثُلَّة من جِلّة أهل العلم والنظر وسبرها والترجيح بينها ، مع الاستئناس بما جاء به الدرس الحديث في ذلك ومثاقفته .

هذا ، وقد أظهر البحث أن غالب علماء العربية وجمهور أهل النظر من علماء الإسلام على أن لسان العرب حصل بالتواضع ، وأن هذا الوضع لا يقتصر على وضع المفردات حسب ، بل يمتد إلى المركبات كذلك ، بيد أن وضع المركبات كان بالنوع لا بالشخص ، خلافا لوضع المفردات .

الكلمات المفتاحية : مركبات ، مواضعة ، استعمال ، إسناد ، بنية .

Arabic Structures
(A Study of Nature and Essence)

Islam Abd El- Rhman Mosaed
Doctorate from the Department of Arabic Language, Language Studies Division, College of Literature, Alexandria University, Egypt.
Email: islammesaad@gmail.com

Abstract

Since the study of the conditions of compounds is the main focus of grammar, or nearly so, the first obligation of intellectual inquiries is to investigate their essence and nature. If we add to this that the words of the ancients on the subject were scattered and disorganized, and that many modern linguists have disregarded the search for the core of the matter, claiming that it is not related to the study of language at all, and then it later became clear that this was erroneous- this made the urge to study it even stronger, and the need to research it more pressing, with greater and more compelling reasons to explore its state.

For this reason, this research attempted to reveal the true nature and essence of compounds in Arabic by examining the statements of Muslim scholars, analyzing them, and weighing them against each other, while also considering what modern studies have contributed in this regard and engaging with it.

Moreover, the research showed that the majority of Arabic scholars and most scholars of Islam believe that the Arabic language was established through convention, and that this convention does not only apply to the establishment of individual words but also extends to compounds as well, although the establishment of compounds is by type rather than by individual.

Key words: Compounds, Convention, Usage, Predication, Structure.

- **مقدمة :**

ٱلحمد لله حقّ حمْده ، وٱلصّلاة وٱلسّلام علىٰ رسوله محمّد وعلىٰ آله وصحبه من بعده . ٱللهمّ إنّا نسألك جِدًّا مقْرُونا بٱلتّوفيق ، وعلْما بريْئًا من ٱلجهل ، وقوْلًا موشّحًا بٱلصّواب .

وبعد : فهٰذا حديث في : '' **الوضع** '' ، نتناول فيه جانبًا قلما عُولج وفُحص عنه ، ولا سيما في ٱلأعْصُر ٱلمتأخرة ؛ ذٰلك هو : ٱلوقوف علىٰ جلية أمر '' **المركبات** '' وماهيتها ؛ أموضوعة هي ؟ ، أم أنّ جلّ أمرها موكول للٱستعمال ؟ .

وأيًّا ما كان شأنها ، فإنه قد حفزني إلىٰ درسها حافزان : واحد راجع إلىٰ طريقة تناولها في القديم . وآخر مُناهض لضؤولة وزن النظام الباطني للغة ولحطيطة قدره عند أغلب اللسانيين المحدثين . وإليك البيان :

أما حافزنا الأول ، فذٰلك أنك لا تكاد تقف في تصانيف الأوّلين من هٰذا الأمر علىٰ كلمة بالغة ، ولا قولة فَصْل ، نعم ، وحاشاي أنْ أَتَطَاْلَل وأزعم أنّ علماءنا الأولين لم يُلِمّوا به رأسًا ، ولم يُدْلُوا فيه برأي ، ولم يكن لهم فيه سهم ، كَلَّا ، بيد أنه وإن كان لبعضهم حوله تطواف وضرب من ملابسة – إنّ القول فيه قد جاء منثورًا مبثوثًا في تآليفهم تفاريق .

فها هو الإمام '' **السيوطيّ** '' ، أبلغ مَنْ تَطَّرق إليه من الأقدمين – علىٰ ما أحسب – ، لم يزد علىٰ أنْ أوْمض له في '' **مزهره** '' [1] ، فراح ما أورده فيه مقتضبا كمذْقة الشّارب ، (لا يشفي أُوَامَا ، ولا يزيد الحائم إلا حِياما !) .

وأما الحافز الآخر ، فكان مناقضة مني لٱهتضام غالب المحدثين لأمر النموذج الصوري للغة ، إذ إنه علىٰ ما لبحث المنوال التجريدي للمركبات ، كما

---

(١) **أُنظر** : ٤٣/١ ، ٤٥ – ٤٧ .

أظهره ثلّة من الأوّلين وقليل من الآخرين ، من أهمية وعظيم خطر ، لا في العربية وحْدها ، بل في اللغات بأجمُعها – : فإنّه قد أُغْفِل درْسه ، وأصابه حيْفٌ كبير علىٰ مدىٰ حقب طويلة من لدن تأسيس اللسانيات الحديثة إلىٰ العشريات الأخيرة من القرن العشرين ، حيث ٱتخذته كثير من المدارس اللغوية وراءهم ظهريًا ، وحجروا بحثهم علىٰ مجال الٱستعمال .

من أجل ذٰلك أحببْت أنْ ألمّ شَعَث أمْر المركبات في لسان العرب ، وأنْ أضمّ شعاعه ، وأنْ أحرّر – بوسعي وطاقتي – القول في بيان طبيعتها .

و هٰهُنا بقية ينبغي أنْ يُتَبَصَّر فيها ، وهي أن التناول لم يَكُ مقصورا علىٰ آراء النحويين واللغويين حسب ، بل أفاد من كلام علماء الإسلام علىٰ تنوع علومهم ؛ إيمانا بأنّ العلوم الإسلامية كالجسد الواحد ، وتهدف لغاية واحدة ، ويفسر بعضها بعضا ، وأنّ بينها وبين مناهج درسها كثيرا من وجوه التأثير والتأثر . وقد صاحب هٰذا كذٰلك ملامحة وٱسترواح إلىٰ ما يناسب الغرض مما جاء به الدرس الحديث وإلمام بشيء منه .

و قد كان هٰذا كله من خلال الاعتماد بشكل أساسي علىٰ منهجي : '' **الاستقراء** '' [١] ، .....،

---

(١) (**الٱستقراء**) هو : " الحكم علىٰ الكلي بما يوجد في جزئياته جميعها ، وهو (**الٱستقراء الصوريّ**) الذي ذهب إليه (**أرسطو**) وسماه (**الإيباجوجيا**) . أو الحكم علىٰ الكلي بما يوجد في بعض أجزائه ، وهو (الٱستقراء القائم علىٰ التعميم) . وعلىٰ الأخير ٱعتمد (**المنهج التجريبي**) ، فهو ينتقل من الواقعة إلىٰ القانون ، ومما عرف في زمان أو مكان معين إلىٰ ما هو صادق دائما وفي كل مكان " ٱهـ . مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفيّ ص ١٢ .

ويعرفه (**د. فريد الأنصاري**) [**١٩٦٠ – ٢٠٠٩م**] بأنه :

" تتبع الجزئيات المتجانسة في شيء ما ، قَصْد تركيب صورة كلية منها ؛ لإنتاج قاعدة ؛ أو =

و'' **التحليل** '' [1] .على أن ذٰلك ليس بمانع من الٱستفادة من أي منهج يلائم الغاية كذٰلك ويحقق الغرض .

ومهما يكن من شيء ، فإن البحث يقع في ثلاثة مباحث ، تسبقها مقدمة وتمهيد ، ويتلوها خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع – :

- **فأما المقدمة** ، فهي ما نحن فيه الآن : من تبيان لموضوع الدراسة ، وغرضها ، وأهميتها ، ومباحثها .
- وأما **التمهيد** ، فيحرر مفاهيم : المركب ، والوضع ، والاستعمال .
- وأما **المبحث الأول** ، فيَعْرِض للخلاف الواقع بين العلماء المسلمين في طبيعة المركبات .

=

تعميم حكم . فإذا كان التتبع شاملا لكل الجزئيات ؛ سُمي ذٰلك : بـ (**الٱستقراء التام**) . وإذا كان التتبع مهملا لبعضها ؛ سُمي : بـ (**الٱستقراء الناقص**) " ٱهـ . أبجديات البحث في العلوم الشرعية ص ١٨٦ .

(١)(**المنهج التحليليّ**) هو : " منهج يقوم علىٰ دراسة (**الإشكالات**) العلمية المختلفة (**تفكيكا**) ، أو (**تركيبا**) ، أو (**تقويما**) . فإذا كان الإشكال (**تركيبية منغلقة**) ، قام المنهج التحليلي بتفكيكها ، وإرجاع العناصر إلىٰ أصولها . أما إذا كان الإشكال (عناصر مشتتة) ، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها ؛ ليركب منها نظرية ما ، أو أصولا ما ، أو قواعد معينة . كما يمكن أن يقوم (**المنهج التحليلي**) علىٰ (**تقويم**) إشكال ما .

فهو ، إذن ، يتلخص في : عمليات ثلاث – قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد ، وقد تنفرد إحداها ببناء البحث – وهي حسب الترتيب المنطقي للبحث العلمي : (**التفسير / التفكيك**) ، و(**الٱستنباط / التركيب**) ، و(**النقد / التقويم**) " ٱهـ . د. فريد الأنصاري : أبجديات البحث في العلوم الشرعية ص ٩٦ ، ٩٧ – ١٠٠ ، ١٩٣(مجموعا مما تفرق في عبارة المصنف) .

- وأما **المبحث الثاني** ، فيستهدف بيان كيف أن المذهب القائل بوضع المركبات في العربية هو المذهب الراجح القوي .
- وأما **المبحث الثالث** ، فيتوقّرعلى تجلية كلٍ من : مفهوم المثال عند العرب وخطره ؛ وشيء عن طبيعة المركبات في نظر بعض أعلام اللسانيات الغربية .
- وأما **الخاتمة** ، فتعرض فيها النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة .

❁❁❁❁❁

- **تمهيد : بيان مفاهيم : '' المركب ''، و'' الوضع ''، و'' الاستعمال '' :**

إذا كان الاكتفاء في تَعَرُّف '' **المفاهيم العلمية** '' بمفهوماتها المعهودة في العرف العام ، وعدم ربطها بخطّ فكريّ محدد ؛ يمثل خللا منهجيّا يفضي إلىٰ اللّبس والخلط في سير الدّرس ونتائجه [1] : – فإنّ التّناول الموضوعيّ – بكلّ ما يقدّمه من ضوابط وقيود – : يفرض علينا – ولو على سبيل الاختصار واللمحة الدالة – بيان كلٍ من مفاهيم : '' **الطبيعة** '' ، و'' **الماهية** '' ، '' **المركب** '' ، و'' **الوضع** '' ، و'' **الاستعمال** '' .

- **أ – مفهوم الطبيعة [2] :**

الطبيعة مشتقة من الطبع ، والطبع ؛ هو : الفطرة التي جبل عليها الناس، أي مجمل ما يتصف به الإنسان من استعدادات خلقية ونفسية .

والطبيعة هي القوة السارية في الأجسام ، الفاعلة لصورها ، المنطبعة في موادها ، وبها يصل الموجود إلى كماله ، وهذا المعنى هو الأصل الذي ترجع إليه جميع المعاني الفلسفية التي يدل عليها هذا اللفظ .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن مفهوم الطبيعة الذي نقصده في هذ البحث : أنه مجموع ما يتميز به الشيء من خواص نوعية ، كطبيعة الحياة ، وطبيعة النفس، وطبيعة الفرد والمجتمع .

---

(١) **أُنظر** : د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة ص ٢٥٣ .

(٢) **أُنظر** :الكفويّ : الكليات ص ٥٨٤ ؛ والتهانويّ : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١١٢٧/٢ .

- **ب – مفهوم الماهية** [١] :

الماهية لفظ منسوب إلى (ما) ، والأصل المائية ، قلبت الهمزة (هاء) ، لكيلا يشتبه بالمصدر المأخوذ من لفظ (ما). والأظهر أنه نسبة إلى (ما هو) ، جعلت الكلمتان ككلمة واحدة .

والماهية عند المناطقة بمعنى ما يجاب عن السؤال بما هو . وعند المتكلمين والحكماء بمعنى ما به الشيء هو هو ، ومن حيث هي هي .

والماهية والحقيقة والذات قد تطلق على سبيل الترادف .

- **ج – مفهوم المركب :**

‘‘**المركب**’’ مصطلح دائر في عدد من العلوم مستعمل فيها . فأما ‘‘ **المناطقة** ’’ و‘‘ **الأصوليون** ’’ فمتفقون علىٰ تعريفه بأنه : " ما دلّ جزؤه علىٰ جزء المعنىٰ المستفاد منه حين هو جزؤه " [٢] . وأما ‘‘ **النحويون** ’’ فـ ‘‘ **المركب** ’’ في عرفهم كثير منهم : ما كان أكثر من كلمة [٣] .

و كيف دار الأمر ، فقد قيّد الإمام ‘‘ **الرّضيّ** ’’ تعريف ‘‘ **المركب** ’’ ؛ بأنه : " ما يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ، وأحد الجزأين متعقِّب للآخر " [٤] .

---

(١) **أُنظر** : الكليات ص ٨٦٣ ؛ وكشاف أصطلاحات الفنون والعلوم ١٤٢٣/٢ .

(٢) الزّركشيّ : البحر المحيط في أصول الفقه ٤٣/٢ .

وأنظر كذٰلك : أبن سينا : الشفاء : المنطق (**المدخل**) ٢٤/١ ؛ الرازيّ : المحصول في علم أصول الفقه ٣٠١/١ ؛ والرّضيّ : شرح كافية (**أبن الحاجب**) ٥/١ ، ١٠ ؛ والجرجانيّ : التعريفات ص ٢٩٤ ؛ الكليات ص ٨٢٨ ، ٨٢٩ ؛ وكشاف أصطلاحات الفنون والعلوم ٤٢٣/١ – ٤٢٥ .

(٣) **أُنظر** : أبن يعيش : شرح المفصل ٥١/١ ، ٥٢ .

(٤) الرضيّ علىٰ الكافية ١٠/١ .

وتقييد '' **الرّضيّ** '' أحد الجزأين بالتقدم على صنوه تقييد في غاية التحرير ؛ إذ به يسلم التعريف من الاعتراض ببعض الصيغ التي تحوي جزأين وهي في العرف النحوي لا تعد مركبة ؛ من نحو صيغ : (الفعل الماضي) ، و(الجمع) ، و(التصغير) ، و(ٱسم الفاعل) ، و(ٱسم المفعول) ، و(ٱسم الآلة) ؛ وذلك أن كلًّا من هٰذه الصيغ – عند إنعام النظر – مركب من جزأين ، من قِبَل أنّ الحدث الذي هو مدلول الحروف المرتبة في كل منها ،جزء معنىٰ ؛وأن الإخبار عن حدوث هٰذا الحدث ، الذي هو مدلول الوزن الطارئ علىٰ كل منها ، جزء ثان للمعنىٰ . فلولا هذا القيد المذكور لعدت هذه الصيغ مركبة ، ولَمَا سلم حد المركب من الاعتراض بهذه الصيغ .

ذلك ، ومما يزيد معنى (المركب) كشْفًا ويكسبه لطْفًا ، هو ما ذكره '' **الرّضيّ** '' – أيضا – : من أنّ '' المركب '' يطلق علىٰ معنيين :

<u>أحدهما</u> : يطلق علىٰ أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلىٰ الجزء الآخر أو الأجزاء الأُخَر ؛ كما يقال في : (ضرب زيد) مثلا : إنّ '' زيدا '' مركب إلىٰ '' ضرب '' ، و'' ضرب '' مركب إلىٰ '' زيد '' ، فهما مركبان ، أي : مضموم بعضهما إلىٰ بعض .

<u>و الآخر</u> : يطلق علىٰ المجموع ؛ فيقال : (ضرب زيد) ، مركب من '' ضرب '' ومن '' زيد '' [1] .

ومنْ ثَمَّ يتحصّل من ذٰلك وجوب التفرقة بين دلالتين يدل عليهما لفظ '' **المركب** '' ؛ هاتان الدلالتان هما : (**التركب إلىٰ**) و(**التركب من**) :

(١) السابق ٣٩/١ . **<u>وٱنظر</u>** : الشريف الجرجانيّ : حاشية علىٰ شرح الرضيّ علىٰ الكافية ص ١٦ .

أما الأول : فيقصد به تركب الجزء مع غيره ، إذ يعبر عن علاقة الجزء بالآخر داخل البنية حين تكون البنية ثنائية ، أو بجميع الأجزاء إذا تكونت البنية من أكثر من جزأين .

و أما الثاني : المركب نفسه ، حيث يعبر عن علاقة الكل بالأجزاء المكونة له .

نعم ، وقد أَوْرَد '' **الرّضيّ** '' مثالا يُبَيّن به الفرق بين هٰذين المعنيين ؛ وهو لفظ : '' زوج '' ؛ حيث يدل علىٰ دلالتين : **الأولىٰ** : دلالته علىٰ أحد العنصرين بالنسبة لصنوه ؛ من نحو قولك لأحد الخفّين هو زوج ، أي زوج للآخر ، وبهٰذا المعنىٰ ورد قوله تعالىٰ : **(ثمانية أزواج)** [(١)]. و**الدلالة الأخرىٰ** : دلالته علىٰ المركب بأكمله ، من نحو قولك للخفين معًا زوج ، أي زوج في نفسه. ومن اللافت حقا أن الدراسات البنيوية الأوربية والأمريكية لم تهتد إلىٰ ضرب ثالث عدا هٰذين الضربين من التركيب [(٢)] .

ومتىٰ تمت هٰذه المعرفة ، وٱستحكمت هٰذه البصيرة ، فإنّ مما يجب إحْكامه بعَقِب هٰذه الجملة : هو أن المركبات العربية تنقسم قسمين : مركبات كلامية ، ومركبات غير كلامية . وعليه فالمقصود هنا في هذا البحث هو المركبات الكلامية ، أي المركبات القائمة على الإسناد ، **إذ هذا المركب الإسنادي هو الذي تصدر عنه صور الكلام كافة وإليه ترجع** ؛ يقول '' **الشاطبي** '' : " التراكيب كلها راجعة – عند الٱعتبار – إلىٰ جملتين : جملة ٱسمية ، وهي المصدرة بالٱسم ، وهي جملة المبتدأ والخبر ؛ وجملة فعلية ، وهي

---

(١) [الأنعام : ١٤٣] .

(٢) **أُنظر**: د. محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص) ٢٠١/١ .

المصدرة بالفعل ، وهي جملة الفعل والفاعل . وإلىٰ هاتين الجملتين ترجع التراكيب الإفادية كلها " [١] .

- **د – مفهوم الوضع :**

'' **الوضع** '' في ٱصطلاح علماء الإسلام: الأصوليين واللغويين وغيرهم: " يقال بالٱشتراك: – علىٰ : جعل اللفظ دليلا علىٰ المعنىٰ، كتسمية الولد (زيدا) ، وهٰذا هو الوضع اللغويّ . وعلىٰ : غلبة ٱستعمال اللفظ في المعنىٰ حتىٰ يصير أشهر فيه من غيره ، وهٰذا هو وضع المنقولات الثلاثة : الشرعيّ ؛ نحو : (الصلاة) . والعرفيّ ؛ نحو : (الدابّة) . والعرفيّ الخاصّ ؛ نحو : (الجوهر والعرض) عند المتكلمين " [٢] .

هٰذا ، ولم يقتصر الإمام '' **الرضيّ** '' – وإنه لنِقَاب عِضّ [٣] – علىٰ ذٰلك التعريف ، بل ضبط مفهوم '' **الوضع** '' ، وزاده تحريرا علىٰ عادته في الغوص علىٰ جواهر الأشياء وعللها ، فذكر شرطًا أساسيًّا هو مدار الأمر في '' **التواضع** '' ، ألا وهو '' **القصد** '' .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية ٥٨٩/١ .

(٢) القرافيّ : شرح تنقيح الفصول في ٱختصار المحصول ص ٢٤ . و**ٱنظر** : الزركشيّ : البحر المحيط في أصول الفقه ٤/١ ، ٥ .

(٣) هٰذا مثل من أمثال العرب ، يضرب للعالم الخبير بمعضلات الأمور وغوامضها . و(العض) : هو الداهية ، الصادق الحدس . ٱنظر : الميدانيّ : مجمع الأمثال ٩٣/١ ، ٩٤ .

وهٰذا الشرط علىٰ الرغم من كونه مفهوما من بـ '' **دلالة الٱلتزم** '' [١] ، فإن '' **الرضيّ** '' قد ذكره صريحا بـ '' **عبارة النص**'' [٢] ؛ تأكيدا علىٰ أهميته وخطره ، إذ بدونه كما ذكر – لا ينعقد '' **الوضع** '' ولا يقبل ، وبه يخرج ما يأتي به الطغام من تغييرات ولحون ويُطْرَح ؛ يقول '' **الرضيّ** '' : " والمقصود من قولهم : (وضع اللفظ) : جعله أولًا لمعنًىٰ من المعاني ، مع قصد أن يصير متواطئًا عليه بين قوم ، فلا يقال – إذا ٱستعملت اللفظ بعد وضعه في المعنىٰ الأول – : إنك واضعه ، إذ ليس جعلًا أولًا . بلىٰ لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنًىٰ : لمعنًىٰ آخر مع قصد التواطؤ – قيل : إنك واضعه . كما إذا سميت بـ (زيد) رجلًا . ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنًىٰ : إنها موضوعة له من دون ٱقتران قصد التواطؤ بها . ومحرفات العوام ، علىٰ هٰذا ، ليست ألفاظا موضوعة فيه ، لعدم قصد المحرّف الأول إلىٰ التواطؤ " [٣] .

---

(١) (**دلالة الٱلتزام**) هي : دلالة اللفظ علىٰ معنىٰ آخر خارج عن معناه لازم له عقلا أو عرفا ، من نحو دلالة (العشرة) علىٰ الزوجية ٱلتزاما ؛ **<u>أُنظر</u>** : المحصول في علم أصول الفقه ٢٩٩/١ ؛ والبحر المحيط في أصول الفقه ٣٤/٢ .

(٢) (**عبارة النصّ**) هي : " أحد أقسام كيفية دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ ، وهي دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ المتبادر فهمه من نفس صيغته ، سواء كان هٰذا المعنىٰ هو المقصود من سياقه أصالة أو تبعا ، ويطلق عليه : المعنىٰ الحرفيّ للنص ، أي المستفاد من مفردات الكلام وجمله " ٱهـ . التعريفات ص ٢٢٣ .

(٣) شرح كافية (**ٱبن الحاجب**) ٤/١ ، ٥ .

قد نبّه (**ٱبن يعيش**) أيضا علىٰ أن تحريفات العوام ليست من التواضع في شيء ؛ لٱنعدام نية التواطؤ ؛ بقوله : " اللفظة إذا صُحِّفَت ، وفهم منها مُصَحَّفةً معنىٰ ما – فلا تسمىٰ كلمة صناعية ؛ لأن دلالتها علىٰ ذٰلك المعنىٰ لم تكن بالتواضع " ٱهـ . شرح المفصل ٥٢/١ .

وهو ما كرّره (**أبو حيان**) من بعدُ ، إذ يقول : " واللفظ المُصَحَّف إذا فُهم منه معنىً ، فكل =

فـ '' **الرضيّ** '' – كما ترىٰ – يحدّد بدقة ما يندرج تحت الوضع ، وينفي ما يبدو أنه منه لٱنعدام نية القصد ، كٱستعمال ألفاظ بعد وضعها في معنًىٰ أوّل، أو ألفاظ حرّفت علىٰ ألسن الناس .

هذا ، و'' **الوضع** '' قسمان : شخصيّ ، ونوعيّ .

أما '' **الشخصيّ** '' ، فهو : ما يُعْمد فيه إلىٰ لفظ بعينه لمعنىٰ من المعاني ، أي : تعيين اللفظ بخصوصه للمعنىٰ ، من نحو قولهم : هٰذا اللفظ موضوع لكذا ؛ كـ : (زيد) ، و(إنسان) .

و إما '' **النوعيّ** '' ، فهو : ما يكون فيه تعيين اللفظ الموضوع لا بخصوصه للمعنىٰ ، بل يكون داخلا تحت قانون كليّ وقاعدة عامة ، أو بتعبير العلامة '' التفتازاني '' : الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا ، فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له " [١] .

وبذلك يتبين أن خصوص الموضوع وخصوص الموضع له في الوضع النوعي – : ليسا ملحوظين للواضع بالتفصيل ، بل يتعذر عليه ملاحظة أحدهما كذلك ، وليس – أيضا – شيء من الموضوع له بالوضع النوعي مشخصا البتة [٢] .

=

هٰذا لا يسمىٰ كلمة ؛ لأن دلالتها علىٰ ذلك المعنىٰ لم تكن بالتواضع " ٱهـ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٩/١ .

(١) شرح التلويح علىٰ التوضيح ٧٩/١ .

(٢) **ٱنظر** : القوشجي : عنقود الزواهر في الصرف ص ١٧٢ .

وهٰذا '' **الوضع النوعي** '' علىٰ ثلاثة أضْرب [١] :

- **الأول** : وضع خاص لموضوع خاص ، كأعلام أجناس الصيغ من (فعل يفعل) وغيرها من جميع الهيئات الممكنة من صيغة (ف ع ل) .
- **و الثاني** : وضع عام لموضوع خاص ، كوضع عامة الأفعال ، فإنها موضوعة بملاحظة عنوان كليّ بخصوص نسبة جزئية .
- **و الثالث** : وضع عام لموضوع عام ، كالمشتقات مثل : ٱسم الفاعل ، وٱسم المفعول ، وغيرها ، فإنها موضوعة بقوانين كلية لا علىٰ وجه الخصوص .

وكذٰلك يترجّح ٱندراج (**المركبات**) تحت هٰذا النوع أيضا ، كما سيتبين .

وقد كانت القسمة العقلية تقتضي قسما رابعا ، وهو وضع خاص لموضوع عام ، إلا أنه لا يتصور ؛ إذ الجزئي لا يكون وجها من وجوه الكلي ، كي يتوجه العقل به إليه ، فيتصوره إجمالا .

وخالصة القول : إنّ مفهوم '' **الوضع** '' عند العلماء هو : التواطؤ المقصود علىٰ تخصيص لفظ للدلالة علىٰ معنىً ، سواء أأفرد هٰذا اللفظ بذاته في التخصيص ، أم أُدرج في الضابطة الكلية الدالة علىٰ التخصيص .

- **هـ – مفهوم الاستعمال :**

'' **الٱستعمال** '' في الٱصطلاح يطلق بإطلاقين :

الأول إطلاق عامّ ، ويقصد به : التلفظ باللفظ من أجل إخطار معناه علىٰ ذهن السامع ، فهو – كما عرّفه بعضهم – : " إطلاق اللفظ وإرادة مسماه بالحكم، وهو الحقيقة ؛ أو غير مسماه لعلاقة بينهما ، وهو المجاز " [٢] . أو هو – كما في '' الكليات '' – : " إطلاق اللفظ وإرادة المعنىٰ . وهو من

(١) **أُنظر** : الكليات ص ٩٣٤ .

(٢) شرح تنقيح الفصول في ٱختصار المحصول ص ٢٤ .

صفات المتكلّم " [1] ، ومن ثم كان عبارة عن : " كيفية استخدام أبناء اللغة لعوائدهم الكلامية ، ... . واختيارهم عنصرا ما (كلمة أو تعبيرا إلخ) دون غيره عند وجود أكثر من عنصر واحد يجوز استحدامه " [2] .

والإطلاق الثاني إطلاقٌ خاصّ ، يُعنىٰ به : " مجموعة القواعد المثبتة نسبيا ، والمستخدمة لدىٰ أكبر عدد ممكن من المتكلمين ، في لحظة معطاة ، وفي وسط ٱجتماعيّ محدد " [3] . فالٱستعمال بهٰذا الإطلاق هو الكلام الشائع المطّرد علىٰ ألسنة الناس من لغتهم في مقابل النادر والشاذ [4] .

---

(١) ص ٩٣٤ .

(٢) د. رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية ص ٥٢١ .

(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص١٦٠.

(٤) يقول (**ٱبن جني**) : " أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والٱستمرار . ... . وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم ، فهو التفرق والتفرد . ... . هٰذا أصل هٰذين الأصلين في اللغة . ثم قيل ذٰلك في الكلام والأصوات علىٰ سمته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهل علم العرب ما ٱستمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردًا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه ، وٱنفرد عن ذٰلك إلىٰ غيره – شاذًّا ؛ حملًا لهٰذين الموضعين علىٰ أحكام غيرهما " ٱهـ . الخصائص ٩٦/١ ، ٩٧ (بحذف) .

هٰذا ، وهناك من النحاة من سوّىٰ بين الشاذّ والنّادر ، ومنهم قصر الشاذّ علىٰ ما خرج عن بابه في الشعر ، وقصر النّادر علىٰ ما خالف المطّرد في الكلام . لٰكن عند التحقيق يتضح أنّ " بين الشاذّ والنّادر عموما من وجه ، فما خالف القياس ، وقلّ وجوده – شاذّ ونادر . وما خالف ، وكان كثيرا – شاذّ فقط . وما قلّ ، ولم يخالف – نادر فقط " ٱهـ . اِبن جماعة : حاشية علىٰ (**شرح الجاربردي**) علىٰ (**شافية ٱبن الحاجب**) ٢٠/١ .

وٱنظر تحريرا دقيقا لمصطلح (الشاذ) في العربية وبيانا لأقسامه ؛ في : الخصائص ٩٧/١ – ١٠٠ ؛ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية ١٩٠/١ ؛ ٦٤/٤ ، ٢٩٣ ؛ ٤٢٦/٧ ؛ ٤٤٦/٩ .

و من الجدير بالذكر أن هٰذا النوع ، نعني الكثير الفاشي في لسان العرب ، هو الذي ٱستخلص منه نحاتنا الأولون – بعد تقيده بقيدي الزّمان والمكان [١] – أصولَ العربية وقواعدها . أما فيما بعد ذٰلك ، أي بعد عصور الٱحتجاج وإلىٰ يوم الناس هٰذا – فإنّ '' الٱستعمال '' – مهما كثر وشائع وفشي – فلا ٱعتداد به ، بَلْهَ أنْ تُبنىٰ منه قواعد جديدة ، هيهات ، وما ذٰلك إلا لفساد الألسن وتبدّلها ، إذ لو ٱعتدّ به لهدمت الأصول الثابتة وبطلت القوانين المستقرة من لسان العرب . وهٰذا خلافًا لأتباع بعض الٱتجاهات اللسانية الحديثة التي تقبل '' الٱستعمال '' أيًّا كان ، وحيثما كان ! .

❁❁❁❁❁

(١) أما (**القيد الزمانيّ**) فنهاية (**القرن الثاني الهجريّ**) فيما يخص عرب الحواضر والأمصار ، ونهاية (**القرن الرابع الهجريّ**) فيما يخص عرب البوادي والفيافي .
وأما (**القيد المكانيّ**) فمحصور في المواضع التي لم يختلط أهلها بغير العرب ؛ لبعد لغتهم من الٱختلال والفساد .
أنظر : الفارابي : الحروف ص ١٤٦ ، ١٤٧ ؛ والخصائص : ٥/٢ ؛ ومجلة مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) : [الغرض من قرارات المجمع ، والٱحتجاج لها] ٢٠٢/١ ؛ والأستاذ (عباس حسن) : اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٢٤ ، ١٢٩ .

- **المبحث الأول : الخلاف في طبيعة المركبات في العربية :**
  - **أ- مهاد وتنوير :**

أول ما نبدؤك به من القول هنا أن نقرّر أن '' **سيبويه** '' لم يعرض لهٰذه القضية كِفاحًا ، ولم يأت لها ذكر في '' **كتابه** '' صراحة ، وإنما وردت فيه إشارات قد يفهم منها علىٰ سبيل الظن والتقريب ، لا القطع واليقين – : أنّ المركبات – عنده – موضوعة ، وأن لها '' **مُثُلًا** '' محفوظة ؛ فمن ذٰلك قوله : " (كيف أنت وزيدٌ) ، و(أنت وشأنُك) ، مثالُهما واحد ؛ لأن (الٱبتداء) و(كيف) و(ما) و(أنت) – : يَعْمَلْنَ فيما كان معناه (مَعَ) ، بالرفعَ ، فيحسن ، ويُحْمَلُ علىٰ (المبتدأ) ، كما يُحْمَلُ علىٰ (الٱبتداءِ) " [١] .

وذكرها كذٰلك في موضع آخر – أعني : (المُثُل) التي تنتظمها التراكيب – علىٰ ما نحسب – : في (باب ما ينتصب علىٰ المدح والتعظيم أو الشتم) ؛ حيث يقول : " وإنما فرقوا بين العطف والصفة ؛ لأن الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام ، كأنك إذا قلت : (مررتُ بزيدٍ أخيك) ، فقد قلت : (مررتُ بزيد الذي تعلم) . ... . وإذا قلت : (مررتُ بقومك كلهم) ، فأنت لا تريد أن تقول : مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا ، ... . وعلىٰ هٰذا المثال جاء (مررتُ بأخيك زيدٍ) ، فليس (زيد) بمنزلة الألف واللام " [٢] .

فكأن '' **سيبويه** '' يشير إلىٰ أن للجمل مُثُلًا كما أن للصيغ مُثُلًا ، أو بتعبير آخر : كما أن للصيغ أوزنا وبُنَىٰ ، فإن للجمل قوالب وهيئات كذٰلك . وعلىٰ كل حال ، ما فهمناه من كلام '' **سيبويه** '' هنا :- يحمل علىٰ الٱستئناس ، فهو ظن كما ترىٰ .

---

(١) الكتاب ٣٠٢/١ .

(٢) السابق ١٩٤/٢ (**بحذف**) .

وكيف دار الأمر ، فإن العلماء من بعدُ كانوا من هٰذه القضية علىٰ فرقتين – لِكُلٍّ منهما أنصار وحماة ، وحفظة ورعاة – :

- **فرقة ترىٰ** : أن المركبات ليست بموضوعة ، وأنها راجعة للٱستعمال .
- **و فرقة ترىٰ** : أن المركبات موضوعة ، كما وضعت المفردات .

▪ **ب – فرقة المانعين من تصور وضع المركبات :**

أما المانعون ، فحجّتهم أنه لما لم يتكلم علماء اللغة في المركبات ، ولا في أنواع تأليفها ، كما تكلموا في المفردات : = دلّ ذٰلك علىٰ أنها غير موضوعة ، إذ لو كانت موضوعة ، لتوقف ٱستعمال الجمل علىٰ النقل عن العرب ؛ فظهر بذٰلك – في زعمهم – أنّ الأمر في المركبات موكول للمتكلم بخلاف المفردات [١] .

● هٰذا ، والمنع ٱختيار '' **الإمام فخر الدين الرازيّ** '' ؛ حيث ذهب إلىٰ أنه من المحال أن يتوقف العلم بالمعاني المركبة علىٰ معرفة كونها موضوعة ، وإلا لزم الدور [٢] ، وإنما العلم بها يتوقف علىٰ إدراك المعاني الجزئية لمفردات التركيب المخصوص ، وإدراك النسب الذهنية بينها . فإفادة المركبات لمعانيها – علىٰ ما يرىٰ الإمام – عقلية ، بخلاف إفادة المفردات لمعانيها ، فإنها وضعية ؛ يقول '' **الرازيّ** '' : " لا نسلّم أنّ الألفاظ المركبة

(١) أُنظر : البحر المحيط في أصول الفقه ٧/٢ ؛ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٣/١ .

(٢) (**الدور**) : " هو توقف الشيء علىٰ ما يتوقف عليه ، ويسمى : الدور المصرح ، كما يتوقف (أ) على (ب) ، وبالعكس . أو بمراتب ، ويسمى : الدور المضمر ، كما يتوقف (أ) علىٰ (ب) ، و(ب) علىٰ (ج) ، و(ج) علىٰ (أ) ، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه : هو أنه في الدور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين ، إن كان صريحًا ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه علىٰ نفسه " ٱهـ . التعريفات ص ١٧٣ . و**ٱنظر تحريرا جيدا لمفهوم (الدور) في** : الكليات ص ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

لا تفيد مدلولها إلا عند العلم بكون تلك الألفاظ المركبة موضوعة لذٰلك المدلول .

بيانه : أنّا متىٰ علمْنا كوْن كلّ واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعًا لتلك المعاني المفردة ، وعلمْنا – أيضًا – كون حركات تلك الألفاظ دالة علىٰ النسب المخصوصة لتلك المعاني ، فإذا توالت الألفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة علىٰ السمع : – ٱرتسمت تلك المعاني المفردة مع نسبة بعضها إلىٰ بعض في الذهن . ومتىٰ حَصَلَت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن : – حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة . فظهر أن ٱستفادة العلم بالمعاني المركبة لا تتوقف علىٰ العلم بكون تلك الألفاظ المركبة موضوعة لها " [1] .

● وهو مذهب '' **ٱبن مالك** '' أيضا ؛ إذ يقول : " إن دلالة الكلام عقلية ، لا وضعية ، وٱحتجّ له في (الفيصل علىٰ المفصّل) [2] بوجهين :

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه ٢٦٩/١ .

و**ألمح لذٰلك (الإمام الرازيّ) كذٰلك في [التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ٣٤/١] ؛ حيث يقول** :

" إفادة المفردات لمعانيها إفادة وضعية ، أما التركيبات فعقلية ، فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها ، ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلىٰ العلم بتلك المركبات " ٱهـ .

وٱنظر كذٰلك : الرازي : نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٣٦ ؛ والقرافيّ : نفائس الأصول في شرح المحصول ٥٥٢/٢ ، ٦٤٤ ، ٧٥٥ .

(٢) كأنّ (**الزركشيّ**) هنا ٱختصر ٱسم كتاب (**ٱبن مالك**) هٰذا ، إذ قد علمت من أحد الفضلاء أن (**الزركشيّ**) ذكر في (**التذكرة النحوية**) – ولم أصل إليها – : أن لـ (**ٱبن مالك**) شرحا لـ (**مفصل الزمخشري**) بعنوان : (**الفيصل في رأب ثأي المفصل**) . كما أن (**الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين**) ذكر في مقدمة تحقيق **[كتاب الخوارزميّ : شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير) ٥١/١ ، ٥٢]** : =

أحدهما : أن من لا يعرف من الكلام العربيّ إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلىٰ الآخر – فإنه لا يفتقر عند سماعهما مع الإسناد إلىٰ مُعَرِّف لمعنىٰ الإسناد ، بل يدركه ضرورة .

و ثانيهما : أن الدّال بالوضع لا بد من إحصائه ، ومنع الٱستئناف فيه ، كما كان ذٰلك في المفردات والمركبات القائمة مقامها ، فلو كان الكلام دالا بالوضع ، وجب ذٰلك فيه ، ولم يكن لنا أن نتكلم بكلام إلا بكلام سبق إليه ، كما لا يستعمل في المفردات إلا ما سبق ٱستعماله ، وفي عدم ذٰلك برهان علىٰ أن الكلام ليس دالا بالوضع " [١] .

● ونقل '' **ٱبن إياز** '' [٢] المنع عن شيخه '' **سعد الدين المغربي** '' [٣] كذٰلك ، إذ يقول شيخه : " واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات ، بل

=

أن لـ (**ٱبن مالك**) رسالة صغيرة في (**شرح أبنية الأسماء في المفصل**) ، وأنها موجودة في (**المكتبة الظاهرية**) برقم (١٥٩٣) . ولست إخال أدري أهٰذه الرسالة هي شرح (**ٱبن مالك**) الذي أومأ إليه (**الزركشي**) أم هما شرحان مختلفان ؟ .

(١) البحر المحيط في أصول الفقه ٧/٢ . هٰذا ، ونقل (**الإمام السيوطيّ**) ذٰلك النص بلا تغيير ؛ **ٱنظر** : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤٥/١ ، ٤٦ .

(٢) (**اِبن إياز**) : هو (**أبو محمد ، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغداديّ ، جمال الدين**) ، [... – ٦٨١هـ] . من نحاة المدرسة البغدادية المتأخرة ، تولى مشيخة النحو في المدرسة المستنصرية . من مصنفاته : **[إيجاز التعريف في علم التصريف]** ، و**[كلام في إعراب أبيات مشكلة في شعر المتنبي]** ، و**[الإسعاف في علم الخلاف]** ؛ **ٱنظر في ترجمته** : الفيروز آبادي : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٢٢ .

(٣) (**سعد الدين المغربيّ**) : هو (**أبو عثمان ، سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجذاميّ الأندلسيّ الْبَيَانِيّ النحويّ المالكيّ**) ، [... – ... هـ] . روى عنه (**الشّرف الدمياطيّ**) ، وقال : رأيته ببغداد يقرئ النحو ، وكان (**الدمياطيّ**) ببغداد في سنة =

ترك الجمل إلىٰ ٱختيار المتكلم ، يُبَيِّن ذٰلك لك : أن حال الجمل لو كانت كحال المفردات في الوضع ، لكان ٱستعمال الجمل ، وفهم معانيها ، متوقفا علىٰ نقلها عن العرب ، كما كانت المفردات كذٰلك ، ولَوَجَبَ علىٰ أهل اللغة أن يتتّبعوا الجمل ، ويودعوها كتبهم ، كما فعلوا بالمفردات . [ولأن المركبات دلالتها علىٰ معناها التركيبي بالعقل لا بالوضع ؛ فإن من عرف مسمىٰ (زيد) ، وعرف مسمىٰ (قائم) ، وسمع (زيد قائم) بإعرابه المخصوص ، فهم بالضرورة معنىٰ الكلام ، وهو نسبة القيام إلىٰ زيد .

نعم يصحّ أن يقال : موضوعة ، بٱعتبار أنها متوقفة علىٰ معرفة مفرداتها التي لا تستفاد إلا من جهة الوضع ، ولأن للفظ المركب أجزاء مادية ، وجزءا صوريا وهو التأليف بينهما [١] ، وكذٰلك لمعناه أجزاء مادية وجزء صوريّ ، والأجزاء المادية من اللفظ تدل علىٰ الأجزاء المادية من المعنىٰ ، والجزء الصوري منه يدل علىٰ الجزء الصوريّ من المعنىٰ بالوضع] [٢] " [١] .

=

خمسين وستمائة . **من مصنفاته** : **[شرح الجزولية]** ؛ **ٱنظر في ترجمته** : بغية الوعاة ٥٧٧/١ .

(١) (**المادي**) : ما يتعلق بالمادة وحدها . و(**الصوري**) : ما يتعلق بالصورة وحدها .

و " (**المادة**) : ما به يتكون الشيء ، كالرخام الذي يصنع منه التمثال . وتقابل (الصورة) : وهي الشكل الذي يحدد الشيء ؛ كشكل التمثال . هناك تقابل بين المادة والصورة في المحسوسات ؛ كمادة الجسم وصورته . وفي المعقولات ؛ كمادة ٱلٱستدلال وصورته " ٱهـ . مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي ص ١٦٣ .

و قيل (**الصورة**) : كيفية حادثة في العقل ، كآلة وكالمرآة لمشاهدة ذي الصورة . وقيل : عبارة عن هيئة حاصلة للجسم بعد تأليف الأجزاء . **ٱنظر** : كشاف ٱصطلاحات الفنون والعلوم ١١٠٠/٢ ؛ والتعريفات ص ٢١٠ .

(٢) ما بين الحاصرتين ليس في المطبوع ، وإنما نقلناه من : البحر المحيط في أصول الفقه =

- والقول بالمنع هو ما ذهب إليه الشيخ '' **خالد الأزهريّ** '' [٢] كذٰلك ، وٱستدل علىٰ منع كون المركبات موضوعة ببعض القول السالف للشيخ '' **سعد الدين المغربيّ** '' [٣] .

- **ج – فرقة المجوّزين تصور وضع المركبات :**

وأما الفرقة التي ترىٰ أن المركبات موضوعة ، فمستندهم أن العرب حجّرت في التراكيب كما حجرت في المفردات ، فوضعت للمركبات قوانين لا يجوز تغييرها ، وأنها متىٰ غُيِّرَت حكم عليها بأنها ليست من كلامهم . و**هٰذا المذهب هو رأي الجمهور علىٰ ما عزاه بعضهم** [٤] .

=

٧/٢ ، ٨ . وهو موجود كذٰلك في : المزهر ٤٦/١ .

- ولعل ذٰلك بسبب أنه قلما توجد لكتاب (**ٱبن إياز**) هٰذا نسخة صحيحة كاملة ؛ ٱنظر ما قاله (**الفيروز آباديّ**) عن ٱضطراب نسخ ذٰلك الكتاب في : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٢٢ .

(١) المحصول في شرح الفصول (**الفصول الخمسين لابن معطي**) ٣/١ .

(٢) (**خالد الأزهريّ**) : هو (**أبو الوليد ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين**) ، [٨٣٨ – ٩٠٥هـ] . يعرف بالوقّاد ، درس في الأزهر الشريف ، ولذٰلك نسب له ، برع في علوم المنقول والمعقول ، إلا أن النحو كان أكبر علومه . **من مصنفاته** : **[موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب]** ، و**[الزبدة في شرح البردة]** ، و**[الألغاز النحوية]** ؛ **ٱنظر في ترجمته** : السخاويّ : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٧٢/٣ .

(٣) أُنظر : التصريح بمضمون التوضيح ٧٦/١ . وٱنظر أيضا : ٩٤/١ .

(٤) **أُنظر** : البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢ .

● وأظهر من تبنّيٰ هٰذا الرأي قاضي القضاة '' **عبد الجبار** '' [١] ، فقد صرّح بلا جمجمة أن التراكيب موضوعة محددة ، شأنها في ذٰلك شأن المفردات ؛ حيث يقول : " وأما اللغات فمحفوظة لا محالة ، وكذٰلك النحو " [٢] .

وقد برهن '' **قاضي القضاة** '' علىٰ ذٰلك بأن الكلام لا يحصل مفيدا إلا بالمواضعة ، بدليل أن العربي إذا جهل مواضعة الفرس ، منعه ذٰلك من معرفة ما يستفاد بالفارسية [٣] .

ولم تقتصر المواضعة في نظره على فئة مخصصة من الكلام ، بل هي شاملة – عنده – لكل ضروب الكلام في دلالته وتراكيبه ، وإلا نقض أصل المواضعة ، من قبل أن المعنىٰ الواحد لا يصح أن ينقسم ٱنقسام الأغراض والفوائد ؛ من : أمر أو نهي أو خبر أو ٱستخبار ؛ فدل ذلك على أن المواضعة محال أن تقع علىٰ صياغة واحدة في الفوائد كلها .

وإذا كان ذلك كذلك ، تبين وجوب شمول المواضعة للكلام كله ، وأنه لولا ذٰلك لما أمكن التعبير عن الأغراض والوجوه ، ولم يصح حصول الفائدة بحال ؛ يقول : " المواضعة لا تصحّ أن تقع علىٰ صيغة واحدة في الفوائد كلها ، بل ذٰلك ينقض أصل المواضعة ، ولذٰلك أجازوا في باب المواضعة الكلام ، لأنه يصح

---

(١) (**عبد الجبار**) : هو (**أبو الحسن ، عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الأسد أباديّ، عماد الدين**) ، [... – ٤١٥هـ] . من علماء الأمة الكبار وأذكيائها ، وإليه ٱنتهت رئاسة المعتزلة حتىٰ صار شيخها وعالمها غير مُدافَع . من مصنفاته : **[المحيط بالتكليف]** ، و**[تنزيه القرآن عن المطاعن]** ، و**[تثبيت دلائل النبوة]** ؛ **ٱنظر في ترجمته** : تاج الدين السبكيّ : طبقات الشافعية الكبرىٰ ٩٧/٥ ؛ وٱبن المرتضىٰ : طبقات المعتزلة ص ١١٢ .

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (**إعجاز القرآن**) ٣٠٨/١٦ .

(٣) **أُنظر** : السابق (**خلق القرآن**) ١٠١/٧ ، ١٠٢ .

ينقسم ٱنقسام الأغراض والفوائد ، وطلبوه في باب المواضعة لٱتساع بابه ، ولو صح في المعنىٰ الواحد الواقع علىٰ وجه واحد ، لم يكن لفزعهم إلىٰ الكلام معنىٰ " [١] .

- ومال الإمام '' **القرافيّ** '' [٢] إلىٰ هٰذا المذهب كذٰلك ، فحرّره وأوضحه ، فذكر أنه لما لم يجز للمتكلم أن يخرق قوانين الكلام المنقولة عن العرب علىٰ النحو نفسه الذي لا يُجَوِّز له تغيير مفردات اللغة – : دلّ ذٰلك علىٰ أن المركبات موضوعة كما وضعت المفردات ؛ يقول '' **القرافيّ** '' : " الصحيح أنها (أي العرب) وضعت المركبات ، كما وضعت المفردات " [٣] ؛ وذٰلك أن " العرب لما قالت في المفردات : (إنسان) علىٰ وزن (إِفْعَال) بكسر (الهمزة) ، من كلامنا ، وبضمها وفتحها ، ليس من كلامنا ، فحجّروا وأطلقوا .

كذٰلك قالوا : (إنّ زيدا قائم) من كلامنا ، و(قائم إن زيدا) ليس من كلامنا ، و(إن قائما زيدا) ليس من كلامنا ، و(في الدار رجل) من كلامنا ، و(رجل في الدار) ليس من كلامنا ، و(ربّ رجل) من كلامنا ، و(رب زيد)

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل (**خلق القرآن**) ١٠٦/٧ .

(٢) (**القرافيّ**) : هو (**أبو العباس ، أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين الصنهاجيّ المصريّ ، شهاب الدين**) ، [٦٢٦ – ٦٨٤هـ] . من أكابر الزهاد ، وكان بحرا للعلوم ، وعمدة أهل التحقيق والرسوخ . **من مصنفاته** : و**[كتاب الإنقاذ في الٱعتقاد]** ، و**[الأجوبة الفاخرة في الرد علىٰ الأسئلة الفاجرة]** ، و**[شرح الأربعين في أصول الدين]** ؛ ٱنظر في ترجمته : الوافي بالوفيات ١٤٦/٦ .

(٣) نفائس الأصول في شرح المحصول ٩١٣/٢ .

ليس من كلامنا ، فحجرت وأطلقت في المركبات ، كما حجرت وأطلقت في المفردات ، ولا نعني بالوضع إلا ذٰلك " [1] .

- و دقّق '' **الرّضيّ** '' علىٰ عادته في التحرير والتأصيل ، وأجلىٰ الأمر بسلطان بَيِّن ، فزاده كشْفا وأكسبه لطفا ، ورَدَّ مذهب من ذهب إلىٰ أن الواضع لم يضع إلا المفردات وأن المركبات إلىٰ المستعمل بعد وضع المفردات لا إلىٰ الواضع ، وأكّد علىٰ أنّ الوضْع غير مقصور علىٰ المفردات ، وأنه يتناول مستويات اللغة جميعا من المفردات وصيغها إلىٰ الجملة وهيئاتها ؛ يقول '' **الرّضيّ** '': " إنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع ، وبيانه : أن الواضع: –

– إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية ، وتلك هي التي يحتاج في معرفتها إلىٰ '' **علم اللغة** '' .

– وإما أن يضع قانونا كليا يعرف به الألفاظ ، فهي قياسية ، وذٰلك القانون :

إما أن يُعرف به المفردات القياسية ، وذٰلك كما بُيِّن : أن كل ٱسم فاعل من الثلاثي المجرد علىٰ وزن (فَاعِل) ، ومن باب (أَفْعَل) علىٰ وزن (مُفْعِل) ، وكذا حال ٱسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصغر ، والجمع ، ونحو ذٰلك . ويحتاج في معرفتها إلىٰ '' علم التصريف '' .

وإما أن يعرف به المركبات القياسية ، وذٰلك كما بُيِّن – مثلا – : أن المضاف مقدم علىٰ المضاف إليه ، والفعل علىٰ الفاعل ، وغير ذٰلك من تركيب أجزاء الكلام ، ويحتاج في معرفة بعضها إلىٰ '' **التصريف** '' ؛ كالمنسوب والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها إلىٰ غيره من '' **علم النحو** '' " [2] .

---

(١) السابق ٩١٤/٢ . و**<u>ٱنظر أيضا</u>** : ٤٤٤/١ ؛ ٦٣٩/٢ ، ٦٩٩ ، ٧٥٥ ، ٨٧٤ .
و **<u>ٱنظر للقرافيّ أيضا</u>** : شرح تنقيح الفصول ص ٣٢٢ . و**<u>ٱنظر كذٰلك</u>** : البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢ .

(٢) الرضيّ علىٰ الكافية ٨/١ ، ٩ .

- ومما يؤكد هٰذا المذهب ما نقله '' **السيوطيّ** '' عن الشيخ '' **أبـي حيان** '' من أنّ كُـلًّا من المفردات اللغوية والتراكيب العربية أمور وضعية ، فكما لا يجوز إحداث مفردات كذٰلك لا يجوز إحداث تركيب لم يسمع ؛ يقول ''**أبـو حيـان** '' في (**شرح التسـهيل**) (١) : " العجب ممن يجيز تركيبا ما في لغة من اللغات ، من غير أن يسمع من ذٰلك التركيب نظائر ؛ وهل (التراكيب العربية) إلا كالمفردات اللغوية ؟! ، فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد ، كذٰلك لا يجوز في التراكيب ؛ لأن جميع ذٰلك أمور وضعية ، والأمور الوضعية تحتاج إلىٰ سماع من أهل اللسان . والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة : أن علم النحو موضوعه أمور كلية ، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية ، وقد ٱشتركا في الوضع " (٢) .

---

(١) لم أجد هٰذا النص – علىٰ كثرة الفحص – في شرح (**أبـي حيان**) الموسوم بـ (**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**) . وربما يوجد في الجزء الذي لم يطبع بعدُ . إلا أني عثرت لـ (**أبـي حيـان**) علىٰ نص قريب من ذٰلك ، وإن كان ساقه غضًّا من تعليلات النحاة ، ولا سيما المتأخرين منهم ؛ حيث يقول :

" وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ، ... ، فلا يُقال : لِمَ جاء هٰذا التركيب في قولك : (زيد قائم) هكذا ؟ كما لا يقال : لم يقال للعين : الطرف ، وللليل : الليل ؟ ، ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ؟ . ... .

و لقد ٱطلعت علىٰ جملة من الألسن ، ... ، وٱستفدت منها غرائب ، وعلمت بٱستقرائها أن الأحكام التي ٱشتملت عليها لا تحتاج إلىٰ تعليل أصلا ، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلىٰ نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذٰلك ما قاله أهل ذٰلك اللسان " ٱهـ . منهج السالك في الكلام علىٰ (**ألفيـة ٱبـن مالـك**) ٢/٤٢٠ ، ٤٢٢ **[مجموعا مما تفرق في عبارة المصنف بحذف]** . و**ٱنظر كذٰلك** : منهج السالك ١٩٣/٣ .

(٢) المزهر ٤٥/١ .

و قد كرّر '' **أبو حيان** '' هٰذا المعنىٰ كثيرا في مصنفاته ؛ فمن ذٰلك قوله: " اللغة ليست من الفطر ، ولا من الذوق ، بل هي تراكيب وضعها أهلها "[١] . و**قوله** : " إن لكل تركيب خصوصيات وضعية " [٢] ؛ و**قوله** : " ولا يَثْبُتُ تركيب إلا بسماع عن العرب " [٣] ؛ و**قوله** : " كل تركيب شخصي ليس له أصل في لسانهم من تركيب نوعيّ – : فهو ليس معدودًا من كلام العرب " [٤] .

- والقول بوضع المركبات هو مذهب العلامّة '' **سعد الدين التفتازانيّ** '' ؛ حيث يقول : " اِعلم أن الوضع على نوعين : وضع جزئي : كوضع اللغات ؛ ووضع كلي : كالأوضاع التصريفية والنحوية " [٥] ، وأكد ذلك بعبارة أخرى : " الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص : – كذٰلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع ؛ مثلا : هيئة التركيب ، في نحو: (زيد قائم) –: موضوعة للإخبار بالإثبات " [٦] ؛ بل إنه أطلق في هذه المسألة حكما عاما على الكلام العربي كله ؛ فقرر – : أن " جميع المركبات موضوعة بالنوع سواء تركب من كلمتين أو أكثر " [٧] .

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٦٦/٨ .

(٢) السابق ٢٤٥/١ .

(٣) البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ١٤٢/١ . و**ٱنظر** : ٱرتشاف الضرب من كلام العرب ١٠٨٣/٣ ؛ ١٨٩٠/٤ ، ٢٠٧٥ ؛ ٢٣٣١/٥ .

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٦٧/١٠ . و**ٱنظر كذٰلك** : ١٢٩/٢ ، ٢١٣ ؛ ٢٣٠/٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ؛ ٥١/٤ ؛ ٣٧٨/٨ ؛ ١٢٢/٩ ؛ ٦٥/١٠ .

(٥) شرح التلويح على التوضيح ٥٢/٢ .

(٦) المطول شرح تلخيص المفتاح ص ٦٠٤ ، ٦٠٥ .

(٧) شرح التلويح على التوضيح ٥١/٢ .

وهو اختيار الإمام الزركشي أيضا ؛ إذ يقول : " الحق: أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا، وكذلك باب إن وأخواتها أما اسمها المخصوص فلا، وكذلك سائر أنواع التركيب، وأحالت المعين على اختيار المتكلم، فإن أراد القائل " (١) .

- وكذٰلك قرّر '' **الدماميني** '' وضع المركبات وفق قوانين تحكمها ؛ إذ يقول مرجحا بعد عرض الخلاف في هٰذه القضية : " والصحيح أنها موضوعة بقانون كلي تعرف به المركبات القياسية ، وذٰلك كما يبين مثلا : أن المضاف مقدم علىٰ المضاف إليه ، والفعل مقدم علىٰ الفاعل ، وغير ذٰلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام " (٢) .
- ورجح العلامة '' **ياسين العليمي** '' ذلك أيضا ؛ حيث ذكر أن المذهب الذي ينص على أن " دلالة الكلام عقلية لا وضعية .... هو مذهب مرجوح ، والراجح أن المركبات موضوعة بالنوع " (٣) .
- وهو ما أكده '' **الصبان** '' كذٰلك ؛ إذ يقول : " المركبات موضوعة ، وهو الصحيح ، لٰكن وضعها نوعي " (٤) .
- وتابع '' **العلامة الأمير** '' (٥) هٰؤلاء العلماء ، فرجّح وضع المركبات بالوضع بالوضع النوعي ، حيث قال : " التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي

---

(١) **أُنظر** : البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢ .

(٢) تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد ٦٥/١ .

(٣) حاشية ياسين علي التصريح بمضمون التوضيح ٩٥/١ (بحذف يسير) ؛ وانظر كذلك ٧٦/١ .

(٤) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ٱبن مالك ٣٠/١ .

(٥) (**الأمير**) : هو (**محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز** =

، فالواضع – مثلا – وضع كل تركيب فعل للدلالة علىٰ ثبوت معنىٰ ذٰلك لهٰذا " [١] .

و أكدّ '' **العلامة الأمير** '' ذٰلك في موضع آخر وزاد أن من الوجاهة بمكان كونها موضعة ، بالوضع النوعي ، خاصة إذا كان الواضع غير الله ، لعدم قدرة الواضع حينئذ أن يحيط بجميع هيئات المركبات ؛ يقول : " التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي ، فكل فعل مع فاعله وضع للدلالة علىٰ ثبوت الفعل للفاعل ، فالوضع للنوع الكلي لا لتركيب مخصوص . والقول بأنه مفيد بالعقل بعد معرفة مفرداته الشخصي – فمردود . ثم إثبات الوضع النوعي وجيه إن قلنا الواضع غير الله ؛ لأنه لا يحيط بجميع جزئيات المركب " [٢] .

❁❁❁❁❁

=

السنباويّ المالكيّ الأزهريّ) ، [١١٥٤ – ١٢٣٢هـ] . أنتهت إليه رئاسة العلوم في الديار المصرية في زمانه ، برع في علمي المنقول والمعقول ، فلم يبقى فن إلا أتقنه . من مصنفاته : **[حاشية علىٰ مغني اللبيب لابن هشام]** ، و**[حاشية علىٰ إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد]** ؛ **أنظر في ترجمته** : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٥٥٠/٧ .

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية ص ١٥٥ .

(٢) حاشية الأمير علىٰ شرح شذور الذهب ص ١١ .

- **المبحث الثاني – ترجيح وضع المركبات في العربية :**

هذا أوان الشروع في الترجيح بين فرقتي المانعين من تصور وضع المركبات وبين القائلين به ، ومن ثم نجمل – أولا – أقوى اعتراضات المانعين ، ثم نردفها بالرد المفصل على كل اعتراض منها :

- **أ – ملخص ٱعتراضات الرافضين لوضع المركبات :**

من جملة أقاويل الرافضين لمبدأ وضع المركبات التي سقناها : – يمكن تلخيص ٱعتراضاتهم في ما يلي :

– **أحدها** : أن القول بأن المركب موضوع يلزم منه الدور ، لأنه – علىٰ ما يقولون – " لا يفيد مدلوله إلا عند العلم بكون ذٰلك اللفظ المركب موضوعا لذٰلك المدلول ، وذٰلك يستدعي سبق العلم بذٰلك المدلول . فلو ٱستفيد العلم بذٰلك المدلول من ذٰلك اللفظ المركب – لزم الدور " [١] .

– **و الآخر** : أنه بمعرفة المفردات ، ثم بسماعها مضموما بعضها إلىٰ بعض ، مع حركاتها المخصوصة ، تتحصل النسب المخصوصة بين المفردات في الذهن ، وبتحصلها يحصل العلم بالمعاني المركبة ، فعلم بذٰلك أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية .

قلتُ : هذا الٱعتراض من أقوىٰ ٱعتراضاتهم ، بل أقواها .

– **والثالث** : أنه لو كان للمركبات وضع مستقل ، لتوقفت صحة الٱستعمال علىٰ ثبوته ، وثبوت الٱستعمال في تلك اللغة ، أو بتعبير آخر أنه لو كان الكلام دالا بالوضع ، لم يكن لنا أن نتكلم بكلام إلا بكلام سُبق إليه ، كما لا يستعمل في المفردات إلا ما سبق ٱستعماله .

(١) المحصول في علم أصول الفقه ٢٦٨/١ .

هٰذا ، وقد زاد آخرون علىٰ ثلاثة الوجوه وجهين آخرين [١] : –

– **أحدهما** : أنه يلزم من القول بوضع المركبات الدلالة علىٰ المعنىٰ مرتين ، مرة بملاحظة وضع المواد وهيئاتها ، وأخرىٰ بملاحظة وضع المركبات ، مع أن الوجدان حاكم بأنه ليس إلا دلالة واحدة .

– **و الآخر** : أنه لما كانت المعاني غير متناهية كان محالا أن يوجد وضع يحيط بها .

وعلىٰ هٰذا ، فرفض وضع المركبات عند القوم يستند في مجمله إلىٰ خمسة الٱعتراضات السالفة .

ب – الإجابة عن الٱعتراضات :

١ – الرد علىٰ الٱعتراض الأول :

أما الٱعتراض الأول : الذي ينص علىٰ (أن القول بوضع المركبات يلزم منه الدور) – فقد يمكن الرد عليه بجوابين :

– **أحدهما** : أن المركبات موضوعة بإزاء معانيها وضعا نوعيا ، والوضع النوعي لا يلاحظ فيه الموضوع له بخصوصه ، بل يتصور إجمالا ، ومن ثم أمكن إفادة المركبات لمعانيها من غير دور [٢] .

– **و الآخر** : أن الدور مُنْتَفٍ ؛ وبيان ذٰلك : أنه لا يخفىٰ أن الوضع لا بد أن يسبق بالتصور وبالعلم بذٰلك المعنىٰ الذي يقصد له . ثم بحصول الوضع تحدث الملازمة الذهنية بين اللفظ ومسماه عند العالم به،بيد أنه بطروء الغفلات علىٰ الذهن يذهب العلم بذٰلك المعنىٰ ، إلا أنه متىٰ سمع ذٰلك اللفظ الموضوع ٱنتقل الذهن للمسمىٰ وتصوره من جهة التلازم الحاصل الذي

(١) **أُنظر** : الكرباسي : منهاج الأصول ٧٤/١ .

(٢) **أُنظر** : القوشجي : شرح الرسالة العضدية في علم الوضع ص ٨ (**مخطوط**) .

يوجبه الوضع ، فحينئذٍ يحصل العلم بالمسمىٰ ، وهٰذا العلم علم ثان حادث غير العلم الأول السابق علىٰ الوضع وإن كان مثله . ومن هنا يتبين إفادة الوضع للمعنىٰ للعلم به من غير دور [١] .

٢ – الرد علىٰ الٱعتراض الثاني :

أما الٱعتراض الثاني الذي ينص علىٰ : (أن دلالة الكلام عقلية ، لا وضعية) ، فهو – كما أسلفنا – **أقوىٰ ٱعتراضات الرافضين لوضع المركبات** ، وأكثرها ترديدا علىٰ ألسنتهم ، ومع هٰذا – وقد مر بك – أن العلامة ياسين العليمي قد ذهب إلى إن هذا الاعتراض طريقة ضعيفة [٢] ، و**أن '' العلامة الأمير** '' قد وسمه بأنه مردود ، وبأنه خلاف الصحيح [٣] .

و مهما يكن من شيء ، فيمكن أن يجاب عن هٰذا الٱعتراض بأمور :

- أنه من قال إنا نعلم بالعقل الماهية المركبة وأجزاءها ؛ " قد دخل الغلط عليه من جهة أن تلك المركبات إنما حصلت في ذهنه علىٰ تلك الصورة من جهة مسميات الألفاظ ، وتقرر في ذهنه من كل لفظ مسمىٰ فيه أجزاء داخلة وما عداها خارج عنها ، ولما ٱستكشف ذٰلك ، ٱعتقد أنه بالعقل ، وإنما جاءه من جهة الوضع " [٤] .
- أن قول من قال إنّ " للفظ المركب أجزاء مادية ، وجزءا صوريّا ، وهو التأليف بينهما ، وأن لمعناه أجزاء مادية ، وجزءا صوريّا ، والأجزاء المادية من اللفظ تدل علىٰ الأجزاء المادية من المعنىٰ ، والجزء الصوري منه يدل

(١) **أُنظر** : نفائس الأصول في شرح المحصول ٥٠٢/١ .

(٢) **أُنظر** : حاشية ياسين علي التصريح بمضمون التوضيح ٧٦/١ ؛ وانظر كذلك ٩٥/١ .

(٣) **أُنظر** : حاشية الأمير علىٰ شرح شذور الذهب ص ١١ ، وحاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية ص ١٥٥ .

(٤) شرح تنقيح الفصول ص ١٨ .

علىٰ الجزء الصوريّ من المعنىٰ بالوضع" [1] – ليس كما ذهب ، وتحريره أن قولنا : (زيد قائم) ، مثلا ، يحوي جزأين :

أحدهما : مادي ، وهو (زيد) ، و(قائم) ، ولِكِلَا هٰذين اللفظين وضع شخصي ووضع نوعي . أما الوضع الشخصي فهو أن كلًا منهما وضع لمعنىٰ ، فـ (زيد) وضع لإنسان مخصوص ذو حيثية معينة ، و(قائم) موضوع لذات متصفة بالقيام . وأما وضعهما النوعي ، فهو وضع (هيئة زيد) الناشئة من رفعه بالٱبتداء ، ووضع (هيئة قائم) الحاصلة من رفعه علىٰ الخبرية .

والآخر : صوري ، وهو الهيئة الحاصلة من ضم أحدهما إلى الآخر ، فبضم (قائم) إلى (زيد) تتحصل هيئة الجملة الٱسمية ، وهي الجزء الصوري للمركب ، وعن طريق هٰذه الهيئة يحدث الٱرتباط بينهما ، ولولاها لكان كلٌّ منهما أجنبيا عن الآخر .

ومن هنا يتحصل أن لكل المواد وضعا شخصيا ووضعا نوعيا ، وأن لمجموع المواد ، وهو التركيب ، وضعا نوعيا .

- أن القول بإنه يُكتفىٰ في معرفة المعاني المركبة بمعرفة كوْن كلّ واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعًا لتلك المعاني المفردة ، وبمعرفة دلالة حركات هٰذه الألفاظ عند تواليها علىٰ السمع علىٰ النسب المخصوصة لتلك المعاني بعضها إلىٰ بعض = هو عين المقصود بوضع الألفاظ المركبة للمعاني المركبة ، ولا معنىٰ له إلا ذٰلك ؛ " فإنا إذا قلنا : (ضربَ زيدٌ عمرًا) ، فإن (الرفع) و(النصب) في هٰذا الكلام ، علىٰ هٰذا النسق – : دال علىٰ أن (زيدا) فاعل بـ (ضرب) ، وأن (عمرا) مفعوله . ولا نعني بالوضع

(١) المحصول في شرح الفصول (**الفصول الخمسون لابن معطي**) ٣/١ .

إلا هٰذا القدر ، ومن المحال أن تدل الحركات علىٰ النسب بغير وضع " [١] .

- أنه لا يلزم من الفهم ضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية ، لجواز أن يحصل الفهم بوضع الواضع مع العقل ؛ فاشتراك العقل في الدلالة لا يوجب كونها عقلية ، ذلك أن المراد بالدلالة العقلية – عند المحققين – : أنها ما ليس لغير العقل فيه مدخل ، لا ما للعقل فيه مدخل ، وإلا كانت جميع الدلالات عقلية ، لأن العقل له مدخل في جميعها [٢] .
- أن المركبات مختلفة بٱختلاف اللغات ، فالمضاف إليه – مثلا – مقدم علىٰ المضاف في بعض اللغات ، ومؤخر عنه في أخرىٰ ، فلو كانت دلالة الكلام عقلية لكان فهم المعنىٰ واحدا سواء أتقدم المضاف علىٰ المضاف أم تأخر ، وهو ما لا نجده ، فعلم أن المركبات موضوعة كذٰلك [٣] .
- أنه يلزم من قولهم هٰذا أن الأعجمي ، الذي يجهل الأوضاع العربية ، إذا عرف معاني المفردات ، أن يعرف دلالة التركيب بدون أن نعرّفه إياها . وهذا وهم ، لأن يمتنع أن يعرف الإسناد أو ما سواه من هيئات التركيب المفيد من غير تعريف .

دليل ذٰلك أنا إذا عمدنا إلىٰ ثلاثة ألفاظ ؛ نحو : (غلام ، خياط ، عَالِم) – فإنه يتحصل من تأليفها ثلاثة تراكيب ؛ وهي :

إضافي : وهو إما أن يضاف (غلام) إلىٰ (الخياط) أو إلىٰ (العالم) ، وإما أن يضاف (خياط) إلىٰ (عالم) .

ووصفي : بأن نصف (الغلام) بـ (الخياط) ، أو بـ (العالم) .

---

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول ٥٠٣/١ .

(٢) انظر : حاشية ياسين علي التصريح بمضمون التوضيح ٧٦/١ .

(٣) **أُنظر** : البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢ . و**ٱنظر أيضا** : المزهر ٤٦/١ .

وإسـنادي : بـأن نضـيف (الغـلام) إلـىٰ الخيـاط ، ونجعلهمـا مبتـدأ ، ونسندهما إلىٰ (العالم) ، ونجعله خبرا عنهما .

ولا شك أن لكل تركيب من هٰذه التراكيب لـه هيئته المائزة التي تدل علـىٰ معنـاه المخصـوص . ومحـال أن يعلـم الأعجمـيّ معـاني تلـك الهيئـات ويفهـم معانيها – : إلا إذا عرفناه هيئات التركيب أولا ؛ وإذا عرفناه إياها ، فقد عرفناه الوضع [1] .

- أنه " كما أن إطلاق أسماء الأجناس علىٰ الجزئيات المندرجة ، لم يخرج عن وضع الواضع ، ولا يستند إلىٰ العقل ، ويقال : إن إطلاق (رجل) مثلا : علـىٰ (زيـد) ، و(عمـر) ، بالوضـع لا بالعقـل – : كـذٰلك يقـال : إن إطـلاق الهيئـة الإسـنادية علـىٰ إسـناد (ضـرب) إلـىٰ (زيـد) – بالوضـع لا بالعقل ، كيف ؟! ولو كان بالعقل ، لجاز أن يستفاد معنىٰ الإسناد من هيئة التركيب الإضافي والوصفي ، وبالعكس ، ولكنه ليس ، فليس " [2] .
- أنه لو ٱكتفي في تحصيل المعاني المركبة العلم بأوضاع مفرداتها ، وجب أن لا تختلف إفادة المركبات عند ٱتفاقها في الألفاظ المفردة ومعانيها ، والواقع يقطع بخلافه ، لأن نعلم يقينا أن قولنا : (ضرب موسىٰ عيسىٰ) بخلاف قولنـا : (ضـرب عيسـىٰ موسـىٰ) ، علـىٰ الـرغم مـن ٱتفـاق القـولين فـي ألفاظهما وفي معاني ألفاظهما المفردة .

ومن ثم قد بان بهٰذا الكشف بطلان قولهم : (إن دلالة الكلام عقلية) ، وظهر أن هيئة التراكيب موضوعة غير راجعة للٱستعمال ، وأنها لا يكتفي في تحصيل المعاني المركبة بتحصيل العلم بأوضاع مفرداتها .

---

(١) **ٱنظر** : الجرجاني : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص ١٩ .

(٢) السابق ص ٢٠ .

٣ – الرد علىٰ الٱعتراض الثالث :

وأما الٱعتراض الثالث الذي يُنَصّ فيه علىٰ أن لو كانت المركبات موضوعة ، لم يجز لنا أن نتكلم إلا بكلام سبق إليه – فليس الأمر كذٰلك ، وكأنّ أصحاب هذا الٱعتراض لم يفرقوا بين (معنىٰ الكلام) و(الٱنتظامات التركيبية) التي يقتضيها النحو في لغة من اللغات ، ذٰلك أن الموضوع من المركبات هو تلك الهيئات والصيغ المجردة ، التي تعد أصول التراكيب علىٰ غرار أصول أوازن الألفاظ وأبنيتها .

فالمقصود بوضع المركبات هنا هو الوضع النوعي ، كما أشرنا ، وليس التركيب المخصوص الذي يختاره المتكلم من الأساليب ، تبعا للأغراض والمناسبات محمولا علىٰ هٰذه الصيغ ، كلا ، فما يختاره المتكلم فرع علىٰ أصول هٰذه التراكيب ، وهو حرّ فيما يختاره منها ؛ وذٰلك أن " التراكيب بوضعها تفيد الإسناد بين المُسْنَدَيْن بشروط وأحكام هي جلّ قوانين العرابية . وأحوال هٰذه التراكيب من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وإضمار وإظهار ، وتقييد وإطلاق، وغيرها – : يفيد الأحكام المكتنفة من خارج بالإسناد وبالمتخاطبين حال التخاطب ، بشروط وأحكام " [(١)] .

ومن هنا ما كانت " الفصاحة . ... . عبارة عن مزية بالمتكلم دون واضع اللغة " [(٢)] ، وهٰذا الميزة – بلا ريب – هي (توخي معاني النحو) ؛ علىٰ ما قرره ‘‘ **عبد القاهر** ’’ ؛ حيث يقول : " لم يجز ، إذا عد الوجوه التي تظهر بها المزية ، أن يعد فيها الإعراب ؛ وذٰلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر ، ويستعان عليه بالروية ؛ فليس أحدهم ،

(١) مقدمة (ٱبن خلدون) ١١٧٢/٣ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٤٠١ (بحذف) .

بأن إعراب الفاعل الرفع أو المفعول النصب ، والمضاف إليه الجر ، بأعلم من غيره ، ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلىٰ حدة ذهن وقوة خاطر ، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلىٰ ذٰلك ، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز ، **كقوله تعالىٰ : (فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ)** [١] . ... . وأشباه ذٰلك ، مما يجعل الشيء فيه فاعلا علىٰ تأويل يدق ، ومن طريق تَلْطُف ، وليس يكون هٰذا علما بالإعراب ، ولٰكن بالوصف الموجب للإعراب " [٢] .

٤ – الرد علىٰ الٱعتراض الرابع :

وأما الٱعتراض الرابع الذي ينص علىٰ أنه يلزم من القول بوضع المركبات الدلالة علىٰ المعنىٰ مرتين ، مرة بملاحظة وضع المواد وهيئاتها ، وأخرىٰ بملاحظة وضع المركبات – : فمردود ، من قبل أن الهيئات التركيبية موضوعة بوضع زائد علىٰ مواد المفردات وهيئاتها ، لإفادة معان وخصوصيات لا تستفاد من المفردات ، من نحو وضع الهيئة التركيبية للجملة – سواء أكانت ٱسمية أم فعلية – للنسبة التصادقية التامة ؛ ومن نحو الحصر المستفاد من تقديم ما حقّه التأخير ، في مثل **قوله تعالىٰ :** ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [٣] ، ومن نحو كون السابق من الٱسمين فاعلا ، والمسبوق مفعولا ، عند عدم ظهور الإعراب علىٰ لفظهما ، كما في قولك : (ضرب موسىٰ عيسىٰ) .

و هٰذه الدلالات السالفة ليست بعقلية ولا بطبيعية ، فلا مفر من أن تكون وضعية ، وليس الدال علىٰ ذٰلك إلا الهيئة التركيبية ، وعلىٰ هٰذا ، فمسألة الدلالة

---

(١) { البقرة : ١٦ } .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ (بحذف) . و**ٱنظر كذٰلك** : ص ٥٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ .

(٣) { الفاتحة : ٥ ، ٦ } .

علىٰ المعنىٰ مرتين لا حرج فيها ، عند تعدد الوضع ، أي وضع المفردات ووضع المركبات .

٥ – الرد علىٰ الٱعتراض الخامس :

وأما الٱعتراض القائل : إنه لما كانت المعاني غير متناهية ، كان محالا أن يوجد وضع يحيط بها . فالجواب عنه : أن الوضع المقصود – على ما سلف في أكثر موضع – هو الوضع النوعي ، ومن ثم يمكن أن تنعكس القضية علىٰ أصحاب هٰذا الٱعتراض ، من قبل أن لما كانت المعاني غير متناهية ، وكان محالا أن يُحاط بجزئيات المركبات – : كان من الحكمة أن توضع هيئات تركيبية لا تلاحظ فيها خصوصية مادة بعينها ، ويمكن أن تنحل إلى أوضاع غير متناهية تجرى في جميع المواد المناسبة ، ومن ثم كان من لطيف التدبير وضع المركبات وضعا نوعيا ، فالواضع " كما وضع كل واحد من ألفاظ الأجناس لحقيقة كلية ، ولم يتعرض للجزئيات المندرجة في تلك الحقيقة : – كذٰلك وضع كل واحد من الهيئات التركيبية الكلية لمعناها الكلي ، من غير أن يتعرض لجزئيات تلك الهيئة . فكما أن إطلاق أسماء الأجناس علىٰ الجزئيات المندرجة تحتها لم يخرج عن وضع الواضع ، ولا يستند إلىٰ العقل ، ... ، كذٰلك يقال : إن إطلاق الهيئة الإسنادية ، ... ، بالوضع لا بالعقل " [١] .

وقد حرّر هذا المعنىٰ ''**العلامة الأمير**'' – وسبق أن ألمعنا لشيء منه – فذكر أن اللغة إذا كانت من وضع البشر ، فإن الفطنة تلزمهم بأن يضعوا المركبات كما وضعوا المفردات ، وإن كانت من وضع '' **الباري** '' ، فلا ضير من أنه ، لطفا بنا ، وضع المركبات جزئيا شيئا فشيئا ، وقطعة قطعة ، وصدرا بعد صدر ، ثم علمنا الوضع حينا بعد حين بحسب الحاجة ؛ يقول '' **العلامة**

(١) الجرجاني : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص ٢٠ (**بحذف**) .

الأميـر '' : " التحقيـق أن المركـب موضـوع بالوضـع النـوعي ، فكـل فعـل مـع فاعله، وضع للدلالة علىٰ ثبوت الفعل للفاعل . فالوضع للنوع الكلي لا لتركيب مخصوص . والقول بأنه مفيد بالعقل ، بعد معرفة وضع مفرداته الشخصي : – مردود . ثم إثبات الوضع النوعي وجيه ، إن قلنا : إن الواضع غير الله ؛ لأنه لا يحيط بجميع جزئيات المركب . أما إن قلنا : الواضع هو الله ، فلا مانع من أنه وضع جزئيا جزئيا ، ثم ألهمنا معناه " (١) .

- **د – تعقيب وتحرير القول بين فرقة المانعين من وضع المركبات والمجوزين لها :**

وكيف دار الأمر ، وأين بلغت الغاية ، فإن القول الراجح في هٰذا الأمر أن يقال : إن المركبات العربية موضوعة كما وضعت المفردات ، إلا أن وضع المركبات كان بالنوع لا بالشخص ، فالعرب " وضعت أنواع المركبات ، أما جزئيات الأنواع فلا ، ... ، وإحالة المعنىٰ علىٰ ٱختيار المتكلم ، فإن أراد القائل بوضع المركبات هٰذا المعنىٰ فصحيح ، وإلا فمنوع " (٢) .

وقد كانت نواة وضع المركبات ، وإذا شئت قلت : أصل وضعها – كان الهيئة الإسنادية بصورتيها ، نعني الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ثم زيدت على تلك الصورتين زيادات ومكملات ، فحصل بذلك سائر أنواع مركبات العربية .

❁❁❁❁❁

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح شذور الذهب ص ١١ .

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ٨/٢ . و**ٱنظر** : نفائس الأصول ٩١٣/٢ .

- **المبحث الثالث : مفهوم المثال عند النحاة العرب ، ولمحة عن طبيعة المركبات في نظر بعض أعلام اللسانيات الغربية :**
  - **أ – مفهوم المثال عند النحاة العرب :**

وإذ قد تبين أن جمهور النحاة العرب علىٰ أن للكلام العربي أصل وضع ونظاما صوريا عميقا على غرار وضع المفردات ، جوهره الهيئة الإسنادية ، وأن هذه الهيئة تنشعب إلىٰ مثالين مجردين أو صورتين محفوظتين ، هما أقل ما يكون منه كلام ، وأنه يمكن بحسب الحاجة والأغراض توسيع هٰذين المثالين بزيادات وفضلات ، فنحصل على صور تأليف الكلام العربي كافة – فإن من الأمثل أن نعرض لمفهوم ذي خطر لا مقابل له في اللسانيات الغربية ، قد جاء به النحاة العرب المبدعون ، ونعني بهم الخليل وسيبويه وأضرابهم ، ذلك المفهوم هو '' **مفهوم المثال** '' .

ومن ثَمّ نبتدأ فنقول : إن '' **مفهوم المثال** '' تصور أصيل سبق إليه العرب ، تتمثل فيه فلسفتهم اللغوية ، وينبني عليه النحو العربي كله ، وهم يقصدون به : ذلك " الحد الصوري الإجرائي الذي به تتحدد العمليات المحدثة للوحدات ، ومن ثم المحددة لها ، من وجهة نظر النحو تنتج عنه ، ... ، صورة تفريعية طردية عكسية تنطلق من أصل إلى لا ما لا نهاية من فروع . ... . المثال موجود في كل المستويات : في أدناها كمستوى الكلمة (وهي المكون للفظة) ، ومستوى التراكيب الذي هو فوق اللفظة ... فالنحو كله مُثُل ، لأنها الصيغ والرسوم – وهوشيء صوري (Formal) – التي تبنى عليها كل وحدات اللغة إفرادا وتركيبا ، فهي تصوير وتمثيل لما تحدثه الحدود الإجرائية " [١] .

(١) د. عبد الرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ص٢٥١ (بحذف).

فالمثال كما تقرر من العرض السابق مفهوم غير مقصور علىٰ المفردات ، بل يتناول مستوىٰ التراكيب كذٰلك ، يشهد لذٰلك ما قام به النحاة العرب من تجريدات عليا توصلوا من خلالها إلىٰ أصل وضع الجملة ؛ ومن ثم ما كان لأصل الوضع – عندهم – أنماط ثلاثة : أصل وضع حرف ، وأصل وضع كلمة ، وأصل وضع جملة ، وإذا شئت قلت أمثلة ثلاثة : مثال الحرف ، ومثال الكلمة ، ومثال الكلام .

هذا ، ولا نخفي أن '' **مفهوم المثال** '' ، هذا الذي توصل إليه أهل العربية ، يذكرنا بنظرية '' **المُثُل الفلاطونية** '' . ونحن وإن كنا لسنا بصدد إثبات تأثر العرب بهٰذه النظرية أو نفيه ، حقيق علينا قبل أن نبين هذا التشابه بينهما – أن نؤكد على أن التحليل الموضوعي يرجح أن نظرية اللغة عند العرب في نشأتها وٱكتمالها علىٰ ما هي عليه في '' **كتاب سيبويه** '' نظرية عربية صرفة ، عارية عن التأثر بالمؤثرات الأجنبية حتىٰ بدايات القرن الثالث الهجري .

وكيف دار الأمر ، فإن مفهوم المُثُل في كلٍّ من النظرية اللغوية العربية والنظرية الأفلاطونية [1] – كما أشرنا – يتشابهان إلىٰ حد بعيد ، حيث يتفقان علىٰ :

- أن المثل حقيقة مجردة مطلقة كامنة ، لا يطرأ عليها تغير ، وأنها غير محدودة بمكان ولا بزمان .
- وأنها الوجود الكلي الثابت للأشياء والتصورات .

(١) **أُنظر** : في المثل الأفلاطونية وخصائصها ؛ الأستاذ يوسف كرم : تاريخ الفلسفة اليونانية ص ٩٠ ، ٩٣ .

- وأنها جوهر الأشياء ونموذجها الأعلىٰ الذي تتحقق فيه كمالات النوع إلىٰ الغاية القصوىٰ .
- وأنها معاييرنا الدائمة ، ومصدر العلم الحقيقي وموضوعه ، وعلة حكمنا علىٰ النسبي بالمطلق ، وعلىٰ الناقص بالكامل .
- وأنه بإنكارها لن نعرف إلىٰ أي جهة يمكننا أن نوجه أفكارنا ، أإلىٰ التغير المتصل ، فيستحيل العلم ؛ أم إلى الوجود الثابت ، فيستحيل العلم أيضا .

والواقع أنه لا يتسع المقام لبيان مفصل لتلك القضية ، ولذلك سنتكتفي الآن بلمحة يسيرة عن مثال الجملة وأصل وضعها ، فنقول : إن أصل وضع الجملة مقيد بضوابط حاكمة لا يجوز الخروج عليها مطلقا ، وبتعبير آخر : إن أصل وضع الجملة ينطوي علىٰ عدة أصول [١] : كذكر ركني الجملة : المسند والمسند إليه ، فإن عُدِل عنه إلىٰ الحذف ، وجب تقدير المحذوف . وكالإظهار ، ومتىٰ أضمر أحد ركني الجملة ، وجب تفسيره . وكالوصل ، وقد يعدل عنه إلىٰ الفصل . وكحفظ الرتبة بين عناصر الجملة ، وقد يعدل عنه إلىٰ التقديم والتأخير . وكالإفادة ، وبلا إفادة فلا جملة .

وعلى أية حال ، فإن هٰذا العدول الذي قد يلجأ إليه المتكلم تبعا للأغراض والأحوال – مقيد بأمن اللبس وتحقق الفائدة ، وإلا لم يجز هٰذا العدول بحال ، ومن ثم لا يمكن الحذف إلا بدليل ، ولا يمكن الإضمار إلا بتفسير ، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي ، ولا يمكن التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنىٰ ومتىٰ كانت الرتبة غير واجبة الحفظ .

(١) **أُنظر** : د. تمام حسان : الأصول ص ١٢١ ، ١٢٢ .

▪ **ب – لمحة عن طبيعة المركبات في نظر بعض أعلام علم اللغة الحديث :**

هٰذا ، ومن نافلة القول أن نشير إلىٰ أنه قد أعيد طرح قضية وضع المركبات في الدراسات اللسانية الحديثة ،وأن قسما كبيرا من هٰذه الدراسات ذهب إلىٰ أن المركبات جميعها ليست بموضوعة ، بل إنها للمستعمل لا غير ، وذٰلك من نحو ما نسب لـ '' **دي سوسير** '' – وهو رأس الدرس الحديث – من إخراج الجملة من موضوع الدراسة اللسانية ؛ لأنها في نظره من وحدات الٱستعمال ، أو بتعبير آخر من لسانيات اللفظ لا من لسانيات اللغة ؛ يقول ''**دي سوسير**'': " إن الجملة هي النمط الأفضل للتركيب ، غير أنها تنتمي إلىٰ الكلام لا إلىٰ اللسان " [١] ، وهٰذا قد يبدو منه أن '' **دي سوسير** '' لا فرق عنده بين الوضع والاستعمال ، وبتعبير آخر كأنه لا يفرق بين بنية الجملة التي تخضع للمواضعة وبين استعمال هذه البنية من بين البنى المتاحة تبعا للأغراض الذي هو أمر راجع إلى الخطاب .

إلا أنه قد يُعْتَذَر عن '' **دي سوسير** '' بأنه " قصد بالجملة معنىٰ القول الخاص بمتكلم معين ، ولم يقصد الجملة بٱعتبارها شكلا نظريا ، فإذا صحّ هٰذا التحليل ، أدركت وجاهة قول '' **دي سوسير** '' بإلحاق الجمل – وهو يعني بها الأقوال الخاصة – بالكلام وإخراجها من اللغة " [٢] .

ومهما يكن من شيء ، فقد تابع البنيويون '' **دي سوسير** '' علىٰ ذٰلك ، أو فهموا من كلامه ذٰلك ؛ حيث عدّوا – وفي مقدمتهم '' **هيلمسليف** '' [٣] –

---

(١) محاضرات في الألسنية العامة ص ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) د. محمد الشاوش : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (**تأسيس نحو النص**) ٥٥/١ .

(٣) (**هيلمسليف**) : (**لويس هيلمسليف** (**Louis Hjelmslev**) ، [١٨٩٩ – ١٩٦٥م] . لساني دنماركي . تتلمذ في باريس علىٰ (**مييه Meillet**) ، ثم شارك في تأسيس =

التركيب من باب الحدثان والإجراء ، أي : من باب الإنجاز الفرديّ ، ورأوه خارجا عن النظام [١] .

و ربما في هٰذا – إن صح النقل عن '' **دي سوسير** '' – دلالة علىٰ عدم ٱلتفاته إلىٰ هٰذا المبدأ الأصيل الذي سبق إليه جمهور العلماء العرب القائل بالوضع النوعي للمركبات . وأما أتباعه وحواريوه ، فلا شك أنهم كانوا بمنأىً عن ذٰلكم المبدأ ولم يدركوه ، وأكبر الظن أن الذي أوقعهم في ذٰلك – هو ٱعتقادهم بأنّ كل ما خرج عن بنية الألفاظ المفردة ونظامها راجع للمتكلم ، ولذٰلك صارت الجملة بكونها تركيبا لوحدات اللغة صارت – بزعمهم – كلامية وليست لسانية ، أي : من جنس الأفعال الفردية لا من جنس الوضعيات .

وعلى أية حال ، فقد خالفهم في ذٰلك '' **تشومسكي** '' ، وعدّه من عثراتهم ؛ حيث أظهر ٱهتماما كبيرا بالجملة ، وقرّر أن للكلام بنىٰ عميقة وقواعد موضوعة ، هي المسؤولة عن تمكين المتكلم من توليد ما لا حصر له من الجمل ، وعن فهمه لما لم يسمعه من الجمل من قبل .

وقد كان الذي أوصله إلىٰ ذٰلك ٱعتماده في التحليل " علىٰ أساس ما سماه (**بمفهوم الوضع**) و(**مفهوم الٱكتشاف**) ، فالإنسان يخلق اللغة وهو يسمعها شيئا فشيئا ، وخلقه لها مردّه أنه يتمثل بواسطة جوهره المفكر نظاما من القواعد المنسجمة المتكاملة ، وذاك النظام هو النمط التوليدي لتلك اللغة ، وهو الذي

=

(**النادي اللساني بكوبنهاغن**) عام ١٩٣١م . وعمل علىٰ وضع نظرية بنيوية شمولية للظاهرة اللغوية . من مصنفاته: [محاولات لغوية] ، و**[مقدمة في اللغة]** ، و**[مقدمة في النظرية اللغوية]** .

(١) **أُنظر** : أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (**تأسيس نحو النص**) ٢٠٦/١ ، ٢٠٨ .

يسمح بإدراك محتوىٰ الكلام دلاليا مهما كانت جدة الصياغة التركيبية التي أفرغ فيها ، فكأن لكل متكلم معرفة خفية بالنحو التوليدي للغة " [1] . هٰذا جماع موقف قطبين من أقطاب اللسانيات الغربية من هٰذه القضية ، وسنتوقف عند هٰذا الحد مكتفين بذٰلك ، ولعلنا نعرض لموقفهم ببيان أوسع وبمزيد بسط في مكان هو بها أليق .

(١) د. عبد السلام المسدي : مباحث تأسيسية في اللسانيات ص ١٩٦.

- **خاتمة ونتائج :**

إلىٰ هٰهنا بلغ فيض الدرس . **ومتىٰ تمت هٰذه المعرفة ، وٱستحكمت تلك البصيرة ، فإن منتهىٰ الكشف المفهومي والبحث التحليلي التركيبي بعقب هٰذه الٱحتجاجات وعند منقطع تلك الٱستدلالات لتلك التجريدات التي قام بها النحاة علىٰ مستوىٰ التراكيب وتوصلوا من خلالها إلىٰ مثال الكلام وأصل وضعه– : يفضي إلىٰ عدد من التقريرات ؛ هي :**

- أن نظرية المواضعة هي النظرية الأشد تماسكا ، والأكثر علمية ، بين النظريات التي حاولت تفسير نشوء اللغة . وأن هٰذه النظرية لا تقصر علىٰ وضع المفردات –كما هو شائع – بل تتجاوز ذٰلك إلىٰ تقرير وضع المركبات بالوضع النوعي أيضا .
- أن جمهور علماء العربية وغالب أهل النظر من علماء الإسلام يذهبون إلىٰ: أن النظرية اللغوية العربية نظام تواضعي شامل لمختلف مستويات التركيب، من أدناها ، وهو الكلمة ، إلىٰ أقصاها ، أي : مستويات التركيب المتمثلة في الأبنية والهيئات المجردة للكلام .
- أن القول بأن مستوىٰ التراكيب هو نتيجة ٱجتماع المفردات قول واهن مرجوح، لا يثبت أمام النقد ، لأن تأليف الكلام لا يفتقر في وجوده إلىٰ المجاورة ، بل يحتاج إلى رصف التركيب وبنية التنظيم ؛ وعليه فإن القول بأن لمستوىٰ التركيب أصل وضع علىٰ نحو ما للمفردات من أصل وضع – هو القول القوي الراجح .
- أن '' **مفهوم المثال** '' مفهوم أصيل سبق إليه العرب ، تتمثل فيه فلسفتهم اللغوية ، وينبني عليه النحو العربي كله .
- أن العرب قد ارتقوا بالجهاز النظري للغتهم إلى أعلى درجات التجريد بالاختصار في أصوله والاقتصار على ما لا يقبل التبسيط .

- أن علماء الإسلام بنظرتهم تلك ، وبإخضاعهم التركيب لقوانين التواضع وأحكامه – : قد مثلوا دستورا عظيما يلتقي مع إحدى الأفكار الجوهرية والأساسية التي ٱستقرت بأخرة في علم اللسان الحديث ، ألا وهو مفهوم الصورة التجريدية لتركيب الجملة ، أو بتعبير آخر : محددات بنيتها الأساسية .
- أن ٱمتداد المشاغل اللغوية إلىٰ البلاغيين والأصوليين والمتكلمين والمنطقيين، قد أمدّ منهج الدرس اللغوي عند العرب بروافد ثرة زادت من تعقله للظواهر اللسانية ، مما جعلتهم يقدمون نظرية شمولية للغة العرب ، وهو ما يؤكد علىٰ ضرورة التكامل بين هذه العلوم في بحوثنا المعاصرة من غير إذابة أو إضاعة للٱختصاص .
- أن كثيرا مما جاء به '' **تشومسكي** '' – في هٰذه القضية – يلتقي مع ما قرره العلماء المسلمين من قَبْلُ ، من أن للكلام بنىٰ وصورا محفوظة يمكن من خلالها توليد ضروب الكلام كافة . مع ملاحظة أن العلماء العرب كما يظهره البحث الموضوعي – وبخاصة الأولون منهم – قد تميزوا بمناهج فريدة في التحليل لم يتوصل لها '' **تشومسكي** '' ولا غيره ، على ما قرره كثير من البصراء الجامعين بين الدرسين العربي والدرس اللساني الحديث .
- أن النقد الذي طالما وُجه إلىٰ النحاة العرب وإلىٰ تجريداتهم المعيارية – بخاصة نقد غلاة الوصفيين – نقد متعسف غير موضوعي ، وذٰلك أن هؤلاء الوصفيين لم يدركوا تلك المفاهيم الأصيلة التي أنتجها العرب وسبقوا إليها حقّ الإدراك ولم يسبروا غورها علىٰ ما ينبغي أن يكون ، وهو ما أكده الثائرون علىٰ المنهج البنيوي من بعد حين أَعْلَوْا من شأن وجهة النظر العقلانية للغة ، ورأوا أن الٱلتزام بالوصف دون التعميم والتجريد ٱلتزام بالدقة علىٰ حساب العمق – فقرروا الٱعتماد في التحليل اللغوي علىٰ بنىٰ عميقة

غير منطوقة تستنبط منها بنيات سطحية متعددة . وبهذا وبكثير غيره مما لا يتسع له المقام يظهر سبق العرب وتفردهم في درس اللغة.

- أن نظرية العامل – خلافا لعدد من اللسانيين المحدثين – هي من أهم ما أبدعه النحاة العرب ، لما لها من خطر بعيد وأثر كبير في تفسير الظواهر اللغوية ؛ فمفهوم العمل كما تصوّره العرب مفهوم تفاعلي ينتظم المستوى التركيبي كله ، وبه يمكن لدراس اللغة الصعود بدقة إلى مستويات تجريدية عليا بعيد عن المستويات الدنيا المشتملة على الوحدات الخطابية ومقوماتها القريبة .
- أن النظرية اللغوية العربية للعرب لم تكتف بالجانب التجريدي دون الالتفات إلى ما تتشق إليه الأصول التجريدية عند تصريفها في مختلف الوجوه التي يمكن أن تتصرف فيها ، فقد أيقن العلماء المسلمون أن الاقتصار على دراسة النظام دون دراسة الاستعمال سيفقد الجهاز النظري قدرا عظيما من الملاءمة والشمول للواقع اللغوي ؛ ومن ثم كانت لهم دراسة رائدة للاستعمال جنبا إلىٰ جنب مع دراسة نظام الكلام وهيئاته المجردة ، تلك الدراسة التي أغفلتها نظرية '' **تشومسكي** '' ، فكانت أحد نقاط الضعف البارزة فيها .
- أن هذا الصنيع ، نعني جمع العرب بين دراسة النظام ودراسة الاستعمال ، يعد من أرقى المطالب التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها في علومهم ، وهو من أهم المقاييس التي تقيّم بها النظريات اللغوية وهو في الوقت ذاته من أدل الدليل على أن النظرية اللغوية العربية تعد – بلا مبالغة – من أدق النظريات اللغوية وأرقاها وأكملها ، بخلاف غيرها التي اقتصرت على أحد هذين الجانبين .

❁❁❁❁❁

ثبت بالمصادر والمراجع

- **أولا : المخطوطات والمصورات :**

القوشجي علي بن محمد السمرقندي ، علاء الدين ٨٧٩هـ

١- **شرح الرسالة الوضعية العضدية** ، مخطوط بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية ، برقم ٦ / ١٢٨٥ .

- **ثانيا : المطبوعات بالعربية :**

الإستراباذي محمد بن الحسن ، رضي الدين ٦٨٦هـ

١- **شرح الرضي على الكافية** ، مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود ، المملكة العربية السعودية : المجلد الأول بتحقيق : (د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي) ، دار هجر للطباعة والنشر ، الجيزة ، مصر ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م ؛ المجلد الثاني بتحقيق : (د. يحيى بشير مصري) ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٧هـ =١٩٩٦م .

الأمير محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكيّ الأزهريّ ١٢٣٢هـ

٢- **حاشية على شرح شذور الذهب** ، مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون طبعة ١٣٥٩هـ = ١٩٤٠م .

اِبن إياز أبو محمد ، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، جمال الدين ٦٨١هـ

٣- **المحصول في شرح الفصول (الفصول الخمسين لابن معطي)** ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٠م .

التفتازانيّ أبو سعيد ، مسعود بن عمر بن محمد ، سعد الملة والدين ٧٩١ أو ٧٩٢هـ

٤- **شرح التلويح على التوضيح** ، مكتبة صبيح ، القاهرة ، مصر ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
٥- **المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم** ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ٢٠١٣م .

تمام حسان (الدكتور) ٢٠١١م

٦- **الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)** ، عالم الكتب للطباعة والنشر ، القاهرة ١٤٣٥هـ = ٢٠٠٩م (بدون طبعة) .
٧- **مقالات في اللغة والأدب** ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

التهانوي محمد بن علي بن محمد الفاروقي ١١٩١هـ

٨- **كشاف ٱصطلاحات الفنون والعلوم** ، تحقيق : د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلىٰ العربية : د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : د. جورج زيناني ، مكتبة لبنان ناشرون ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م .

الجبرتي عبد الرحمن بن حسن ، برهان الدين ١٨٢٥م

٩- **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، تحقيق : عبد العزيز جمال الدين ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ٢٠١٢م .

الجرجانيّ السيد الشريف علي بن محمد بن علي ٨١٦هـ

١٠-**التعريفات** ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار النفائس ، بيروت، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م .
١١-**حاشية على شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** ، منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية ، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٦هـ .

الجرجانيّ أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ

١٢-**دلائل الإعجاز** ، قرأه وعلق عليه : محمود شاكر ، مطبعة المدني ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .

الجرجانيّ محمد بن علي بن محمد ٧٢١هـ

١٣-الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .

اِبن جماعة أبو عبد الله ، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكناني ، بدر الدين ٧٣٣هـ

١٤-حاشية على شرح (الجاربردي) لشافية (ٱبن الحاجب) ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

اِبن جنّي أبو الفتح ، عثمان بن جني ٣٩٢هـ

١٥-الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ = ١٩٨٦م .

الحاج صالح (الدكتور) عبد الرحمن ٢٠١٧م

١٦-منطق العرب في علو اللسان ، موفم للنشر ، الجزائر ، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٢م .

١٧-بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، موفم للنشر ، الجزائر ، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٢م .

أبو حيّان أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ ، أثير الدين ٧٤٥هـ

١٨-اِرتشاف الضرب ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد ، ومراجعة : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

١٩-البحر المحيط ، تحقيق : د. عبد الله عبد المحسن التركي ، ومركز هجر للبحوث والدراسات الإسلامية ، الجيزة ، مصر ، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م .

٢٠-**التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .

٢١-**منهج السالك في الكلام على ألفية بن مالك** ، تحقيق : د. علي محمد فاخر ، ود. أحمد محمد السوداني ، و د. عبد العزيز محمد فاخر ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ = ٢٠١٣م .

خالد الأزهريّ أبو الوليد ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ، زين الدين ٩٠٥هـ

٢٢-**التصريح بمضمون التوضيح في النحو** ، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .

اِبن خلدون أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي ، ولي الدين ٨٠٨هـ

٢٣-**مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق : د. علي عبد الواحد وافي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة مكتبة الأسرة ، القاهرة ٢٠٠٦م (بدون طبعة) .

الخوارزميّ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد ٦١٧هـ

٢٤-**شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير)** ، تحقيق : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

الدماميني محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد ، بدر الدين ٧٦٣هـ

٢٥-**تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد** ، تحقيق : د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدىٰ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م (بدون بيانات دار نشر ، وبدون طبعة) .

دي سوسير فيردينان (١٩١٣م)

٢٦-محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة : يوسف غازي ، المؤسسة الجزائرية للباعة ، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٦م .

الرازيّ محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، فخر الدين ٦٠٦هـ

٢٧-المحصول في علم أصول الفقه ، تحقيق ودراسة : د. طه جابر فياض العلواني ، لجنة البحوث والتأليف والترجمة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولىٰ ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م .

٢٨-مفاتيح الغيب ، المشهور بـ (التفسير الكبير) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

٢٩-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق : د. نصر الله حاجي مفتي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

رمزي بعلبكي (الدكتور)

٣٠-معجم المصطلحات اللغوية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٠م .

الزركشيّ أبو عبد الله ، محمد بن بهادر بن عبد الله ، بدر الدين ٧٩٤هـ

٣١-البحر المحيط في أصول الفقه ، عناية وتحقيق : مكتبة السنة للبحث العلمي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م .

السخاوي أبو الخير ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، شمس الدين ٩٠٢هـ

٣٢-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٢م .

سيبويه أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ

٣٣-الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .

اِبن سينا أبو علي ، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي ، الشيخ الرئيس ٤٢٧هـ

٣٤- الشفاء ، نشر وزارة المعارف العمومية ، المطبعة الأميرية ، مصر ، الطبعة الأولىٰ ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م ؛ (القسم الأول من المنطق : المدخل، تحقيق : الأب قنواتي ، وفؤاد الأهواني .

السيوطيّ عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين ٩١١هـ

٣٥-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ = ١٩٧٩م .

٣٦-المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : أ. محمد جاد المولى ، وأ. محمد أبو الفضل إبراهيم ، وأ. علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ٢٠١٤م .

الشاطبيّ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطيّ ٧٩٠هـ

٣٧-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية (شرح ألفية ابن مالك) ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ؛ والمجلد الأول (بتحقيق : د. عبد الرحمن اِبن سليمان العثيمين) ؛ والمجلد الرابع (بتحقيق : د. محمد إبراهيم البنا ، ود. عبد المجيد قطامش)؛ والمجلد السابع (تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ود. سليمان بن إبراهيم العايد ، ود. السيد تقي) ؛ والمجلد التاسع (بتحقيق : د. محمد إبراهيم البنا) .

الشاوش (الدكتور) محمد

٣٨-أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠١م .

الصبان محمد بن علي الصبان المصريّ ١٢٠٦هـ

٣٩-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ، لبنان ، بدون طبعة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م .

الصفديّ خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، صلاح الدين ٧٦٤هـ

٤٠-الوافي بالوفيات ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .

عباس حسن (الأستاذ) ١٩٧٩م

٤١-اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٦م .

عبد الجبار أبو الحسن ، عبد الجبار الهمداني الأسدآبادي ٤١٥هـ

٤٢-المغني في أبواب التوحيد والعدل ، مراجعة : د. إبراهيم مدكور ، وإشراف : د. طه حسين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٥م ؛ والجزء السابع (خلق القرآن) ، تحقيق : أ. إبراهيم الإبياري ؛ الجزء السادس عشر (إعجاز القرآن) ، تحقيق : أمين الخولي .

الفارابيّ أبو نصر ، محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان ٣٣٩هـ

٤٣-الحروف ، تحقيق : د. محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٩٠م .

فريد الأنصاريّ (الدكتور) ٢٠٠٩م

٤٤-أبجديات البحث في العلوم الشرعية (محاولة في التأصيل المنهجي) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الرابعة ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م .

الفيروز آبادي أبو طاهر ، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم ، مجيد الدين ٨١٧هـ

٤٥-**البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، تحقيق : محمد المصري ، دار سعد الدين ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .

القرافيّ أبو العباس ، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ، شهاب الدين ٦٨٤هـ

٤٦-**شرح تنقيح الفصول في ٱختصار المحصول** ، بٱعتناء مركز البحوث والدارسات ، دار الفكر للطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ، بدون طبعة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

٤٧-**نفائس الأصول في شرح المحصول** ، تحقيق : د. عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي معوض ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، السعودية ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .

القوشجي علي بن محمد السمرقندي ، علاء الدين ٨٧٩هـ

٤٨-عنقود الزواهر في الصرف ، تحقيق ودراسة : د. أحمد عفيفي ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الاولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م .

الكفويّ أبو البقاء ، أيوب بن موسى الحسيني ١٠٩٤هـ

٤٩-**الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)** ،تحقيق : د. عدنان ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

كمال بشر (الدكتور) ٢٠١٥م

٥٠-**التفكير اللّغوي بين القديم والحديث** ، دار غريب ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م (بدون طبعة) .

٥١-**دراسات في علم اللغة** ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م (بدون طبعة) .

مجمع اللغة العربية (بالقاهرة)

٥٢-**المعجم الفلسفي** ، إخراج : لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية بالمجمع ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .

المسدي (الدكتور) عبد السلام

٥٣-**مباحث تأسيسية في اللسانيات** ، دار الكتاب الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ٢٠١٠م .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (المغرب)

٥٤-**المعجم الموحد لمصطلحات** اللسانيات ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢م .

اِبن يعيش أبو البقاء ، يعيش بن علي بن يعيش ، موفق الدين ٦٤٣هـ

٥٥-**شرح المفصل** ، تحقيق : د. عبد اللطيف الخطيب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م .

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيم الحمصيّ ١٠٦١هـ

٥٦-**حاشية ياسين علي التصريح بمضمون التوضيح في النحو** ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ وبدون طبعة .

يوسف كرم (الأستاذ)

٥٧-**تاريخ الفلسفة اليونانية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة مكتبة الأسرة ، بدون طبعة ٢٠١٨م .

- **<u>ثالثا – رسائل جامعية (بالعربية)</u>** :

عاطف علي عبد القادر (الدكتور)

١- **تحقيق (حاشية الأمير على شرح الأزهرية) ، ودراسة لها** . رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب بقنا – جامعة

جنوب الوادي ، مصر ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م . بإشراف : د. محمد أحمد محمود ، ود. ياسين أحمد عيسى ، ود. ليلة يوسف حميد .

- **رابعا – دوريّات (بالعربية) :**

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد الأول : رجب ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م .

- **(الغرض من قرارات المجمع ، والاحتجاج لها) – للشيخ : أحمد الإسكندري ، من ص ١٧٧ إلى ص ٢٦٩ .**

❁❁❁❁❁